



مجلة أسبوعية تحليلية

العدد ١١٧



د. علي مهدي كاظم الكراوي
باحث و كاتب سياسي



ابراهيم الدهش
المشرف العام لبرلمان القبائل



عدنان صكر الخليفة
باحث / كاتب / محلل سياسي



ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي



يونس عدنان عبد
مركز الدراسات الاستراتيجية



أثير الشرع
باحث بالشأن السياسي والأمني



جليل هاشم البكاء
كاتب واعلامي، استاذ جامعي



د. عبد الجبار الرفاعي
مفكر عراقي بارز وأحد مؤسسي علم الكلام



أحمد نعيم الطائي
صحفي؛ المؤلف



إحسان الموسوي
محلل سياسي



رياض جبار العدياني
باحث اقتصادي



ليث شبير
كاتب ومحلل



د. أحمد صدام كاظم الساعدي
خبير وباحث



د. بلال الخليفة
باحث / كاتب / محلل سياسي



الدكتور تركي عامر الزيدي
باحث / كاتب / محلل سياسي



السيادة العراقية بين تعدد مراكز القوة والنفوذ الخارجي: نحو استراتيجية وطنية للأمن القومي

د. علي مهدي كاظم الكرعوي

أين العرب من الصراع اليمني - السعودي حين يتحول الصمت العربي إلى شاهد عن العجز؟

ابراهيم الدهش

السيادة الوطنية العراقية وخصوصية البيئة المجتمعية والمؤسسية

عدنان صكر الخليفة

الإصلاح المالي في العراق.. من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج

ناجي الغزي

نحو استراتيجية أمن قومي عراقية مستقلة

يونس عدنان عبد

ماذا ينتظر العراق بعد ٣٠ أيلول..؟

أثير الشرع

انتصارات الشعب اليمني رسالة لأهل الحق وأهل الباطل - بوصلة المواقف

جليل هاشم البكاء

اللغة فضاء لتشكّل السلطة

د. عبد الجبار الرفاعي

السيادة الانتقائية في العراق

أحمد نعيم الطائي

هجوم خط شرق غرب السعودي وتداعياته في اطار الاقتصاد السياسي الاقليمي

إحسان الموسوي

رؤية إستراتيجية لإنشاء مجمع صناعي متكامل قائم على الطاقة الشمسية الحرارية واسترداد الموارد في المنطقة الاقتصادية الحرة لميناء الفاو الكبير حتى عام (CSP)

رياض جبار العيداني

المبادرة الوطنية للإصلاح: الرسالة الأسبوعية إلى رئيس مجلس الوزراء والحكومة

ليث شبر

السيادة الوطنية ليست مجرد شعار يُرفع في المناسبات

د. أحمد صدام كاظم الساعدي

اقتصاد الألمنيوم في العراق: فرص إحلل الواردات وتطوير الصناعات التحويلية

د. بلال الخليفة

هجوم خط «شرق-غرب»؛ تداعياته على العراق ومستقبل أسعار الطاقة

الدكتور تركي عامر الزبيدي





السيادة العراقية

بين تعدد مراكز القوة والنفوذ الخارجي



د. علي مهدي كاظم الكراوي

نحو استراتيجية وطنية للأمن القومي

ما هي السيادة ؟



قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها السياسية والأمنية بصورة مستقلة، وفرض القانون على جميع أراضيها، وإدارة علاقاتها الخارجية وفقاً لمصالحها الوطنية.

السيادة في الدستور العراقي



- المادة (9): خضوع القوات المسلحة لقيادة الدولة وحظر تشكيل ميليشيات.
- المادة (110): الاختصاص الحصري للسلطات الاتحادية في سياسة الأمن الوطني وإدارة القوات المسلحة.



العراق

بين المصالح المتنافسة وصناعة القرار الوطني

إشكالية السيادة في العراق بعد عام 2003



تعدد مراكز القوة السياسية والأمنية



ظهور قوى مسلحة خارج إطار الدولة



تأثير البيئة الإقليمية والدولية على القرار الوطني



فجوة بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية

”التحدي ليس غياب الدولة بل في قدرتها على إنتاج قرار وطني موحد“

تحديات الواقع العراقي



بقاء السلاح خارج إطار الدولة



ارتباط بعض القوى المسلحة بأجندات سياسية خارجية



التدخلات الإقليمية والدولية



تحويل العراق إلى ساحة صراع



تأثير الصراعات في دول الجوار على الأمن الداخلي

التمييز بين مفهومين أساسيين



وجود الدولة

VS



قدرة الدولة

- ✓ دستور ومؤسسات رسمية
- ✓ قوات أمنية وعسكرية
- ✓ إنجازات في مواجهة داعش
- ✓ أدوات قوة متعددة

- ✓ وحدة القرار الوطني
- ✓ التحكم الكامل في الأمن
- ✓ مؤسسات رقابية ومساءلة
- ✓ إستراتيجية للأمن القومي
- ✓ حماية الحدود والمجال الجوي والمصالح الاقتصادية

حصر السلاح بيد الدولة

شرط ضروري ... لكنه ليس كافياً



قرار سياسي مركزي



سلسلة قيادة واضحة



عقيدة وطنية موحدة



مؤسسات رقابية ومساءلة



قدرة استخبارية متقدمة



معالجة متدرجة تراعي الواقع السياسي والأمني والاجتماعي

إدارة النفوذ الخارجي



من سياسة المحاور إلى سياسة المصالح الوطنية



علاقة تقوم على الاتفاقات الرسمية والتعاون الاستراتيجي



علاقة تقوم على حسن الجوار واحترام السيادة المتبادلة



علاقات متوازنة تقوم على المصالح المشتركة



تكامل عربي وإقليمي يخدم استقرار العراق



استراتيجية وطنية للأمن القومي

نحو سيادة كاملة ومستدامة

- 1 توحيد القرار الأمني تحت سلطة الدولة
- 2 دمج جميع القوى المسلحة في المنظومة الرسمية
- 3 تطوير مؤسسات الأمن والاستخبارات
- 4 بناء علاقات خارجية متوازنة ومتعددة
- 5 حماية الحدود والمصالح الاقتصادية
- 6 منع تحويل العراق إلى ساحة صراع إقليمي ودولي



النتائج المتوقعة

- ✓ تعزيز السيادة الوطنية
- ✓ استقرار سياسي وأمني مستدام
- ✓ تقليص التدخلات الخارجية
- ✓ بناء دولة قوية ذات قرار مستقل
- ✓ تحقيق مصالح الشعب العراقي

العراق القوي
بسيادة كاملة .. لمستقبل آمن



السيادة العراقية بين تعدد مراكز القوة والنفوذ الخارجي: نحو استراتيجية وطنية للأمن القومي

د. علي مهدي كاظم الكرعاوي

تُعد السيادة جوهر الدولة الحديثة وأحد أهم أسس وجودها السياسي والقانوني. فهي لا تقتصر على الاعتراف الدولي بالحدود أو وجود مؤسسات رسمية، بل ترتبط بقدرة الدولة الفعلية على اتخاذ قراراتها السياسية والأمنية بصورة مستقلة، وفرض القانون على أراضيها، وإدارة علاقاتها الخارجية وفق مصالحها الوطنية. وفي الحالة العراقية، تبدو مسألة السيادة أكثر تعقيداً منذ عام ٢٠٠٣، بسبب التحولات التي أصابت بنية الدولة، وتعدد مراكز القوة، وتأثير البيئة الإقليمية والدولية في القرار العراقي. ولا تعني هذه الإشكالية غياب الدولة، بل تكشف الفجوة بين وجود المؤسسات وقدرتها على إنتاج قرار وطني موحد في القضايا الأمنية والاستراتيجية.

السيادة ليست شعاراً بل وحدة في القرار

تقاس السيادة الفعلية بقدرة الدولة على اتخاذ القرار وتنفيذه. فوجود الدستور والمؤسسات لا يكفي إذا تعددت المرجعيات القادرة على استخدام القوة أو التأثير في القرارات المصرية. ويملك العراق مؤسسات عسكرية وأمنية واسعة، كما راكمت قواته المسلحة والأجهزة الأمنية ومؤسسات الحشد الشعبي خبرة كبيرة في مواجهة تنظيم داعش. لكن التحدي الاستراتيجي يتمثل اليوم في الانتقال من دولة تمتلك أدوات متعددة للقوة إلى دولة تمتلك منظومة مؤسسية توحد هذه الأدوات ضمن قيادة وقرار وطنيين. وقد حظر الدستور العراقي تشكيل ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة، وأكد خضوع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية للسلطة المدنية، كما منح السلطات الاتحادية اختصاصات حصرية في مجالات الأمن الوطني وإنشاء القوات المسلحة وإدارتها. وهذه المبادئ تجعل وحدة القرار الأمني جزءاً من البناء الدستوري للدولة، لا مجرد خيار سياسي مؤقت.

حصر السلاح شرط ضروري لكنه غير كاف

إن احتكار الدولة لاستخدام القوة يمثل أساساً في بناء الدولة الحديثة، لكنه لا يختزل في جمع السلاح أو نقله من جهة إلى أخرى. المطلوب هو إعادة تنظيم القوة داخل إطار وطني متكامل. ويعني ذلك وجود سلسلة قيادة واضحة، وعقيدة عسكرية وأمنية وطنية، ونظام مساءلة ورقابة، وقرار سياسي مركزي، وقدرات استخبارية ودفاعية تسمح للدولة بحماية حدودها وأجوائها ومياها الإقليمية ومصالحها الاقتصادية. ومن ثم، ينبغي معالجة ملف القوى المسلحة ضمن مسار مؤسسي متدرج يحفظ الخبرات المتراكمة في مواجهة الإرهاب، ويمنع بقاء أي قرار باستخدام القوة خارج منظومة القيادة والسيطرة الرسمية.

النفوذ الخارجي وإشكالية القرار العراقي

لا يمكن تحليل السيادة العراقية بمعزل عن البيئة الإقليمية. فالعراق يقع في نقطة تقاطع فيها مصالح الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليج، ويتأثر

مباشرة بالتطورات في سوريا والخليج وشرق المتوسط. ولذلك فإن اختزال السياسة العراقية في ثنائية «مع واشنطن أو مع طهران» يضعف فكرة الدولة ويحول العراق إلى ساحة للتنافس. المطلوب هو الانتقال من سياسة المحاور إلى سياسة المصالح الوطنية. فالعلاقة مع الولايات المتحدة يجب أن تحددها الاتفاقات الرسمية واحتياجات العراق الدفاعية والاقتصادية والتكنولوجية، كما يجب أن تقوم العلاقة مع إيران على حسن الجوار والمصالح المشتركة واحترام السيادة المتبادلة. وينطبق المنطق نفسه على تركيا والدول العربية وسائر القوى الإقليمية والدولية.

من التوازن بين القوى إلى التوازن في العلاقات

استقلال القرار لا يعني عزل العراق عن محيطه أو قطع علاقاته مع القوى الكبرى. الدولة ذات السيادة هي التي تستطيع إدارة شبكة واسعة من العلاقات دون التحول إلى تابع لأي محور. ويمكن بناء التوازن العراقي على ثلاثة مبادئ واضحة: عدم السماح باستخدام الأراضي العراقية للاعتداء على دول أخرى، وعدم تحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات، وبناء علاقات متوازنة تقوم على المصلحة الوطنية والتعامل بالمثل. وهذا يتسق مع المادة الثامنة من الدستور، التي تؤكد حسن الجوار وعدم التدخل وتسوية النزاعات سلمياً وإقامة العلاقات على أساس المصالح المشتركة والالتزامات الدولية.

مستقبل القوى المسلحة داخل الدولة

يمثل مستقبل القوى المسلحة أحد أكثر الملفات حساسية. فقد نشأت بعض هذه القوى في ظروف استثنائية مرتبطة بمواجهة الإرهاب والدفاع عن الدولة، ولا يمكن تجاهل الدور الذي أدته في مراحل حرجية. لكن الاعتراف بهذا الدور لا يعني أن تعدد مراكز القرار الأمني يمكن أن يتحول إلى صيغة دائمة. فالدولة الحديثة لا تستطيع العمل بفاعلية إذا تعددت الجهات التي تملك قرار استخدام القوة.

ولهذا ينبغي التركيز على تعزيز القيادة الحكومية، وتوحيد قواعد الانضباط، ومنع استخدام المؤسسات الأمنية في النشاط السياسي، وتقوية الرقابة البرلمانية والقضائية، وإعادة تنظيم العلاقة بين مختلف التشكيلات ضمن منظومة وطنية واحدة.

الحاجة إلى استراتيجية عراقية للأمن القومي

لا تكمن المشكلة في السلاح وحده أو في النفوذ الخارجي وحده، بل في الحاجة إلى إطار يحدد المصالح الوطنية العليا ومصادر التهديد وأدوات التعامل معها. ولهذا يحتاج العراق إلى استراتيجية طويلة الأمد للأمن القومي تشارك في صياغتها مؤسسات الدولة والجامعات والخبراء ومراكز الدراسات، وتخضع للمراجعة الدورية مع تغير البيئة الإقليمية والدولية. سياسياً، يجب ترسيخ خضوع جميع المؤسسات للدستور والسلطة المدنية. وعسكرياً، ينبغي تطوير الدفاع الجوي والاستخبارات وحماية الحدود والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب. ودبلوماسياً، يحتاج

العراق إلى سياسة نشطة تمنح جره إلى الصراعات وتوظف موقعه في الوساطة وبناء التفاهات. أما اقتصادياً، فالأولوية هي تقليل نقاط الضعف التي يمكن أن تتحول إلى أدوات ضغط، عبر تنويع الاقتصاد والطاقة وتعزيز الأمن المالي. ومجتمعياً، يحتاج الأمن القومي إلى مواطنة وثقة بالمؤسسات وعدالة، لأن القوة العسكرية وحدها لا تنتج دولة مستقرة.

العراق والتنافس الأميري-الإيراني

يمثل التنافس بين الولايات المتحدة وإيران اختباراً دائماً للسياسة العراقية. والمصلحة العراقية لا تقتضي اختيار طرف ضد آخر، بل منع انتقال المواجهة إلى الداخل العراقي. وقد شهد عام ٢٠٢٦ تقدماً في مسار إنهاء مهمة التحالف الدولي والانتقال إلى علاقات أمنية ثنائية، وهو ما يفتح المجال أمام بغداد لإعادة تعريف شراكاتها الخارجية على أساس بناء القدرات العراقية، بالتوازي مع توحيد القرار الأمني الداخلي. وأكدت التصريحات الرسمية العراقية والأميركية أن استكمال إنهاء مهمة التحالف كان مقرراً بحلول ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، مع الانتقال إلى صيغ تعاون ثنائية. والمبدأ المطلوب واضح: العراق ليس ساحة لمواجهة بالنيابة عن الآخرين، بل دولة تتعامل مع الجميع وفق القانون والمصلحة الوطنية واحترام السيادة المتبادلة.

نحو عقيدة وطنية جديدة

إن استعادة السيادة لا تتحقق بقرار واحد أو إجراء أمني مؤقت، بل عبر عملية تراكمية تنتقل بالعراق من إدارة الأزمات إلى إدارة المصالح الوطنية. وتقوم العقيدة المطلوبة على وحدة القرار السيادي، وحصرية استخدام القوة ضمن الإطار الدستوري، واستقلال المؤسسات الأمنية عن التجاذبات الحزبية، ورفض استخدام العراق للاعتداء على الآخرين، وتطوير القدرات الدفاعية، وربط الأمن العسكري بالأمن الاقتصادي والمالي والطاقي والسيبراني.

الخاتمة

يمتلك العراق اليوم مؤسسات وخبرات أمنية وموقعاً جغرافياً يمنحه ثقلًا إقليمياً مهماً. لكن التحدي الحقيقي يتمثل في تحويل هذه الإمكانيات إلى قدرة دولة متكاملة. فالسيادة لا تعني الانغلاق، بل التعامل مع العالم من موقع صاحب القرار. كما أن حصر السلاح بيد الدولة ينبغي أن يكون جزءاً من مشروع أوسع لإعادة بناء منظومة الأمن القومي، بحيث تصبح المؤسسات الرسمية قادرة على حماية الحدود والمصالح وإدارة العلاقات الخارجية ومنع أي طرف داخلي أو خارجي من فرض أجندته. العراق لا يحتاج إلى الانحياز لمحور ضد آخر بقدر حاجته إلى بناء «محور عراقي» أساسه الدولة والدستور والمصلحة الوطنية. وعندما تصبح المؤسسات المرجع النهائي للقرار السياسي والأمني، وتُدار العلاقات الخارجية وفق المصالح العراقية، تتحول السيادة من مبدأ قانوني إلى واقع سياسي وأمني ملموس.



أين العرب

من الصراع اليمني - السعودي؟



حين يتحول الصمت العربي إلى شاهد على العجز

المشهد

صراع يهدد اليمن والسعودية
ويربك المنطقة بأكملها



هجمات صاروخية
ومسيرات على
الأراضي السعودية



مواجهات متجددة
واتساع رقعة القتال
اليمن



موجات نزوح جديدة
تفاقم الأزمة الإنسانية



تهديد مباشر
للملاحة في البحر الأحمر
وباب المندب



تدخل إقليمي ودولي
يجوّل اليمن إلى ساحة
صراعات



من التصعيد إلى المخاطر الأوسع

التصعيد العسكري



هجمات وصواريخ
ومواجهات متجددة

النزوح والأزمة الإنسانية



أكثر من 112 ألف نازح
في موجة جديدة

تهديد الملاحة الدولية



خطر على البحر الأحمر
وباب المندب

اتساع المخاطر الإقليمية



احتمال توسع الصراع
وتدخل قوى إقليمية ودولية

أرقام من الواقع اليمني



2

مليون طفل
دون الخامسة
يعانون من سوء
التغذية الحاد



18.3

مليون شخص
يعانون من انعدام
حاد في الأمن
الغذائي



22

مليون شخص
سيحتاجون إلى
مساعدات إنسانية
وحماية في 2026

أين الموقف العربي؟

كثير من البيانات .. وقليل من الفعل



بيانات
إدانة وقلق



اجتماعات
ومؤتمرات



صور
إعلامية



مواقف
متردة ومجزأة



المطلوب
مبادرة عربية
عملية

ما الذي يقترحه المقال؟

1



وقف التصعيد
والهجمات المتبادلة

4



فتح قنوات الحوار
بين الأطراف اليمنية

3



دعم مسار سياسي
يمني شامل
يحفظ وحدة اليمن

2



حماية أمن السعودية
والسيادة اليمنية

5



حماية المدنيين
ودعم الإغاثة
 وإعادة بناء مؤسسات الدولة

الأمن العربي لا يتجزأ

المبادرة العربية بدل الاكتفاء بردود الفعل

اليمن العربي

اختبار لإرادة عربية مشتركة
من أجل حاضر أكثر أمناً
ومستقبل أكثر استقراراً



أين العرب من الصراع اليمني - السعودي حين يتحول الصمت العربي إلى شاهد عن العجز ؟

ابراهيم الدهش

الإسبوعية

للدراسات
السياسية
والعسكرية
الصفحة
١

أين العرب؟ سؤال لم يعد يحتمل التأجيل، ولا يصلح معه المزيد من بيانات القلق والاستنكار، بينما تُحرق الأرض العربية، ويُهجّر الإنسان العربي، وتتحول أوطاننا إلى ساحات مفتوحة للصراعات الإقليمية والدولية. اليمن اليوم ليس مجرد أزمة داخلية أو خلاف بين جماعات سياسية وعسكرية، كما أن الصراع اليمني - السعودي لم يعد شأنًا يمكن النظر إليه من خلف النوافذ العربية المغلقة، فما يحدث هناك يمس الأمن العربي في عمقه، ويطال أمن المملكة العربية السعودية، ويهدد اليمن وشعبه، كما يمتد إلى البحر الأحمر وباب المندب، وهما من أهم الممرات الاستراتيجية المرتبطة بأمن المنطقة والاقتصاد العالمي. ومع ذلك، يبدو المشهد العربي وكأنه اعتاد على الكارثة. كان الدم العربي أصبح خيراً يومياً لا يستحق أكثر من بضعة أسطر، وكأن اتساع القتال ونزوح عشرات الآلاف لا يعني شيئاً إلا عندما يصل الخطر إلى حدود دولة أخرى. في الأيام الأخيرة، تجددت المواجهات بين السعودية والحوثيين، بينما شهد اليمن موجة نزوح جديدة تجاوزت ١١٢ ألف شخص، وفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة، مع فرار آلاف آخرين عبر البحر نحو جيبوتي. وفي الوقت نفسه، امتد التصعيد إلى مناطق استراتيجية على ساحل البحر الأحمر واقترب أكثر من باب المندب. فهاذا ينتظر العرب؟ هل ينتظرون أن تصبح النار في كل بيت عربي حتى يكتشفوا أن الحريق واحد؟ وهل ينتظرون أن يُغلق باب المندب حتى يدركوا أن الجغرافيا العربية ليست خرائط منفصلة؟ إن أكثر ما يوجع في المشهد ليس استمرار الحرب وحده، بل ذلك الصمت العربي الذي أصبح أشبه بسياسة ثابتة. فالآخرون يتحركون لحماية مصالحهم، بينما يكثف العرب مراقبة تراجع أمنهم القومي. الصين تتحرك عندما تشعر بأن مصالحها الاقتصادية وأمن الملاحة مهددان، والقوى الدولية تراجع انتشارها العسكري عندما تقترب المخاطر من طرق التجارة، بينما العرب، أصحاب الأرض والمصلحة المباشرة، يتعاملون مع الأحداث وكأنها تقع في قارة أخرى. إن التخاذل العربي لا يعني غياب العرب عن البيانات، بل غيابهم عن صناعة القرار، فهم يعتقدون الاجتماعات، ويصدرون بيانات التضامن، ثم يتركون الملفات الساخنة لمن يملك الإرادة والقدرة على التحرك. وهذه ليست مشكلة اليمن وحده، بل مشكلة عربية مزمنة: يملك الجغرافيا والثروة والموقع الاستراتيجي، لكننا لا نملك دائماً الإرادة السياسية الموحدة التي تتحول هذه العناصر إلى قوة حقيقية. وقد دفع اليمن ثمناً باهظاً. فأكثر من عقد من الصراع ترك اقتصاده منهكاً وخدماته الأساسية في حالة شديدة

التدهور، فيما تشير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ٢٢ مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية وحماية خلال عام ٢٠٢٦، وأن ١٨,٣ مليون شخص يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي، بينما يعاني أكثر من مليوني طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد. أيها العرب، ماذا بقي بعد كل هذا؟ هل تكفي كلمة «ندين»؟ وهل تكفي المؤتمرات والصور الجماعية؟ الشعوب لا تحتاج إلى صور جديدة، بل إلى أفعال. واليمن لا يحتاج إلى خطبة عربية جديدة، وإنما إلى مشروع عربي للسلام. كما أن السعودية لا تحتاج إلى تعاطف لفظي، بل إلى موقف عربي واضح تجاه أي تهديد يطال أمنها وسيادتها. وفي المقابل، لا يحتاج اليمنيون إلى مزيد من القنابل والصواريخ، بل إلى دولة قادرة على جمع أبنائها تحت سقف واحد، وإلى تسوية سياسية تحفظ وحدة اليمن وسيادته، وتمنع تحويل أراضيه إلى منصة لصراع الآخرين. وهنا يجب أن يكون الموقف العربي واضحاً ومتوازناً. ليس المطلوب أن يقف العرب مع طرف ضد آخر، وإنما أن يقفوا مع الدولة العربية، وسيادة الدول العربية، وأمن الشعوب العربية، والحل السياسي العربي المدعوم دولياً. لا يمكن قبول استهداف السعودية بالصواريخ والطائرات المسيّرة، كما لا يمكن قبول استمرار اليمن في دوامة حرب يدفع عنها المواطن والطفل والمرأة والنازح. ولا يمكن أن يبقى اليمن ورقة في يد أي قوة إقليمية، كما لا يمكن أن تبقى السعودية وحدها في مواجهة تهديدات تمس أمنها وأمن الخليج والبحر الأحمر. فالأمن العربي لا يتجزأ. ومن يظن أن باب المندب شأن يمني، فعليه أن يسأل لماذا سارعت القوى الدولية إلى التحرك عندما شعرت بأن الملاحة أصبحت مهددة. لدينا دول عربية تملك المال، وأخرى تملك الموقع، ودول تملك القوة العسكرية والخبرة الدبلوماسية والقدرة على الوساطة، لكننا نعجز في كثير من الأحيان عن جمع هذه العناصر في مشروع واحد. وكلما غابت المبادرة العربية حضرت المبادرات الأجنبية، وكلما تأخر العرب عن معالجة أزمة عربية أصبحت أكثر تعقيداً وكلفة. ولذلك فإن السؤال الحقيقي لم يعد فقط: أين العرب من اليمن؟ بل: إلى متى سيقفون خارج صناعة مستقبلهم؟ والمطلوب اليوم ليس حرباً عربية جديدة، ولا إرسال الجيوش إلى اليمن، ولا فتح جبهة أخرى، بل موقف عربي قوي ومسؤول يبدأ بالضغط من أجل وقف التصعيد، وفتح قنوات الحوار، ودعم مسار سياسي يمني شامل، وضمان أمن السعودية، ومنع استخدام الأراضي اليمنية لاستهداف الدول المجاورة، وفي الوقت نفسه حماية المدنيين، ودعم الإغاثة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة اليمنية.

وينبغي أن يكون هذا التحرك عربياً أولاً، ثم يأتي الدور الدولي داعماً له، لا بدلاً عنه. فالسلام ليس استسلاماً، والحوار ليس ضعفاً، والتسوية ليست هزيمة. الهزيمة الحقيقية أن يستمر العرب في مشاهدة أوطانهم وهي تحترق، ثم يسألون بعد سنوات: كيف حدث ذلك؟ لقد حدث لأننا تأخرنا، وتركنا الآخرين يقررون، وتعاملنا مع أزماتنا باعتبارها ملفات منفصلة، بينما كانت القوى الأخرى تراها أجزاء من لوحة استراتيجية واحدة. واليوم يقف اليمن أمام اختبار جديد، وتقف السعودية أمام تهديد أمني متصاعد، ويواجه البحر الأحمر اضطراباً خطيراً، فيما تعيش المنطقة فوق برميل من التوتر. فهل يستيقظ العرب قبل أن يصبح الاستيقاظ متأخراً؟ إن الصمت في لحظة الخطر ليس دائماً حياً، وقد يتحول إلى مشاركة غير مباشرة في استمرار المأساة. والتخاذل لا يُقاس بعدد الجيوش التي لم تتحرك، بل بعدد الفرص التي ضاعت وكان يمكن فيها إنقاذ حياة، أو فتح باب تفاوض، أو منع تصعيد. لقد آن للخطاب العربي أن ينتقل من رد الفعل إلى المبادرة، ومن بيانات الإدانة إلى صناعة الحلول، ومن انتظار الوسيط الأجنبي إلى امتلاك وساطة عربية فاعلة. فاليمن عربي، والسعودية عربية، والبحر الأحمر جزء من الجغرافيا العربية، وأمن الخليج أمن عربي. فالمنطقة لا تحتمل انفجاراً جديداً، واليمن لا يحتمل حرباً أخرى، والسعودية لا تحتمل تهديداً دائماً. ولذلك يجب أن تصل الرسالة إلى العواصم العربية واضحة: كفى صمتاً، وكفى انتظاراً للآخرين. ادمعوا السلام، واحموا المدنيين، وارفضوا تحويل اليمن إلى ساحة نفوذ، وارفضوا تهديد الدول العربية. إن اليمن لا يطلب من العرب أن يخوضوا حرباً باسمه، وإنما ألا يتركوه وحيداً في حربه. والسعودية لا تطلب من العرب أن يخوضوا معركتها، وإنما من حقها أن تجد في محيطها العربي موقفاً واضحاً تجاه أمنها. لقد آن للعرب أن يدركوا أن التخاذل ليس حياداً، والصمت ليس حكمة، وانتظار الآخرين ليس سياسة. فلما أن نصنع نحن حلول أزماتنا، وإما أن يواصل الآخرون صناعة مستقبلنا بالنيابة عنا. وفي اليمن لا يزال هناك وقت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لكن ذلك يحتاج إلى إرادة عربية حقيقية، لأن من يملك القدرة على منع الكارثة ثم يكتفي بمراقبتها، لا يستطيع بعد وقوعها أن يدعي أنه كان خارجها.



عراق
مستقر
مواطن آمن
دولة قوية

السيادة الوطنية العراقية وخصوصية البيئة المجتمعية والمؤسسية

رؤية وطنية
لعراق
أكثر استقراراً
وازدهارا



عدنان صكر الخليفة

من خصوصية الهوية .. إلى دولة مؤسسات قوية

“العراق
حالة فريدة في الإقليم
بجذورها الحضارية
وقيمتها الأصيلة

”السيادة ليست
شعاراً .. بل قرار مستقل
خدمة للعراق
وشعبه



1 مقدمة في خصوصية الحالة العراقية



تركيبية فكرية وأخلاقية
وعقائدية متجذرة



خصوصية تفرض مسارات
خاصة في إدارة الدولة



العراق حالة فريدة
في الإقليم



بناء دولة المؤسسات
وسيادة القانون

الهوية العراقية أساس أي
مفهوم حقيقي للسيادة

2 إشكالية القرار السيادي ومفهوم الحياد الإيجابي



السيادة كل غير قابل
للتجزئة



الحياد الإيجابي
ممر استراتيجي للاستقرار



عدم تحويل العراق
إلى ساحة للصراعات



العراق نقطة توازن
في الأمن الإقليمي

قرار مستقل .. علاقات متزنة
ومصلحة وطنية أولاً

3 المنظومة الاستشارية والقدرة على الاستشراف النافذ



الحاجة إلى منظومة
استشارية حقيقية ومستقلة



قراءة تحولات الواقع
الإقليمي والمستقبلي



مشورة استراتيجية نافذة
بعيدة عن التوازنات الضيقة



تمكين القرار من اتخاذ
قرارات شجاعة ومتوازنة

الاستشراف المبكر يحمي القرار
ويصون المصالح الوطنية

4 وحدة المنظومة الأمنية وحصرية السلاح بيد الدولة



إخضاع جميع التشكيلات المسلحة
للفأذ العام للقوات المسلحة



تعزيز دور الجيش والشرطة
والمؤسسات الأمنية الرسمية



حماية الدولة من التدخلات الخارجية



صون السلم الأهلي واستقرار
المؤسسات

مؤسسة عسكرية مهنية هي
الضمان الحقيقي لسيادة العراق

5 تنظيم الوجود الأجنبي عبر المفاوضات الحكومية المباشرة



الالتزام إلى الدستور
والقانون الدولي



مفاوضات رسمية شفافة
بين الحكومة والدول المعنية



بناء القدرات الذاتية للقوات العراقية
إنهاء الوجود غير المبرر والموازي

وجود أجنبي منظم ومؤقت
وفق المصلحة الوطنية العليا

6 الرؤية الشاملة واستعادة المكانة الوطنية



بناء دولة المواطنة والعدالة



إطلاق نهضة تنموية شاملة



تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل



تعزيز المنعة الوطنية ضد أي اختراق



استعادة مكانة العراق الإقليمية
والدولية

عراق قوي .. شعب مزدهر
ودور فاعل في محيطه

التحديات الرئيسية



تعدد
السلاح



التدخلات
الخارجية



التجزؤات
الإقليمية



ضعف
المؤسسات



الأزمات
الاقتصادية



عراق
ذي سيادة
مستقر
مزدهر
قوي

النتيجة المطلوبة



سيادة
مكتملة



مواطن
آمن



مؤسسات
قوية



تنمية
مستدامة



مكانة إقليمية
ودولية

— من أجل عراق أفضل —

السيادة الوطنية العراقية وخصوصية البيئة المجتمعية والمؤسسية

عدنان صكر الخليفة

تتميز الحالة العراقية بخصوصية تاريخية وفكرية واجتماعية وعقائدية تشكلت عبر قرون طويلة، وجعلت العراق مجتمعاً ذا تركيب معقد وغني في الوقت نفسه. وهذه الخصوصية ليست مجرد وصف ثقافي، بل عامل أساسي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند صياغة السياسات الوطنية وإدارة الملفات الأمنية والاستراتيجية والعلاقات الخارجية. فالعراق لا يمكن التعامل معه بوصفه نموذجاً قابلاً لاستنساخ تجارب الدول الأخرى عليه بصورة آلية، لأن تركيبته المجتمعية وتاريخه السياسي وموقعه الجغرافي ومكانته الحضارية تفرض جميعها مقاربة وطنية تستمد حلولها من واقع المجتمع العراقي ومصلحه العليا. ومن هذا المنطلق، تؤكد رئاسة اتحاد القبائل العراقية، بالتعاون مع تجمع أهل العراق، أن بناء مفهوم متكامل للسيادة الوطنية لا ينفصل عن هذه الخصوصية، وأن الهدف ينبغي أن يكون إقامة دولة مؤسسات وقانون تحمي المجتمع وتستوعب تنوعه، بعيداً عن الاستبداد الأيديولوجي أو فرض نماذج سياسية وأمنية لا تتسجم مع طبيعة العراق واحتياجاته.

السيادة والحياد الإيجابي

السيادة، في جوهرها القانوني والسياسي، تعني امتلاك الدولة قرارها الوطني وقدرتها على إدارة أرضها ومؤسساتها وعلاقاتها الخارجية وفق مصالح شعبها، بعيداً عن الإملاءات والتدخلات. وفي ظل منطقة تعيش صراعات متداخلة وتنافساً متزايداً بين القوى الدولية والإقليمية، تبرز الحاجة إلى صياغة موقف عراقي يحمي البلاد من التحول إلى ميدان لتصفية الحسابات. ومن هنا يطرح مفهوم «الحياد الإيجابي» باعتباره خياراً استراتيجياً يهدف إلى حماية أمن العراق وسيادته، من دون عزله عن قضايا المنطقة أو دفعه إلى التخلي عن مسؤولياته ومواقفه. فالحياد الإيجابي لا يعني الصمت أمام الأحداث، ولا الابتعاد عن المحيط العربي والإسلامي والإقليمي، وإنما يعني أن تكون المصلحة الوطنية العراقية هي الأساس الذي تُبنى عليه القرارات والمواقف. وهو يعني كذلك رفض استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على أي دولة مجاورة، وفي الوقت نفسه رفض تحويل العراق إلى ساحة تستخدمها القوى الخارجية في صراعاتها. والعراق القوي والمستقل يمكن أن يتحول، بهذا المعنى، من منطقة تجاذب وصراع إلى نقطة توازن إقليمية، وأن يقيم علاقات متوازنة مع مختلف الدول من دون أن يصبح تابعاً لمحور على حساب آخر.

القرار السيادي يحتاج إلى مؤسسات استشارية

إن إدارة دولة تواجه هذا الحجم من التحولات لا يمكن أن تعتمد على ردود الأفعال أو القرارات الآتية وحدها. فالأزمات الإقليمية تتطور بسرعة،

والقرارات التي تتخذ اليوم قد تظهر آثارها السياسية والأمنية والاقتصادية بعد سنوات. لذلك تحتاج الحكومة العراقية إلى منظومة استشارية استراتيجية حقيقية، تضم خبرات سياسية واقتصادية وأمنية وقانونية ودبلوماسية قادرة على قراءة التحولات واستشراف السيناريوهات المحتملة. ولا يكفي الاعتماد على «خلية أزمة» تُشكّل عند وقوع المشكلة، لأن الإدارة الحديثة للأمن القومي تقوم على توقع الأزمة قبل وقوعها، وإعداد الخيارات والبدائل مسبقاً. ويحتاج صانع القرار إلى مؤسسات تقدم له تقديرات دقيقة للموقف، وتحدد المخاطر والفرص، وتضع أمامه مجموعة من البدائل مع بيان نتائج كل خيار. إن بناء مثل هذه المنظومة يعزز استقلال القرار العراقي، ويقلل تأثير الضغوط الآتية والتوازنات الحزبية الضيقة، ويساعد السلطة التنفيذية على اتخاذ قرارات تستند إلى المصلحة الوطنية طويلة الأمد.

وحدة المنظومة الأمنية وحصرية القرار العسكري

لا يمكن الحديث عن سيادة متكاملة في ظل تعدد مراكز القرار العسكري والأمني. فمن متطلبات الدولة المستقرة أن تكون جميع القوى والتشكيلات المسلحة العاملة داخل حدودها خاضعة للقانون وللقيادة الرسمية، وأن يكون قرار استخدام القوة محصوراً في المؤسسات الدستورية المختصة. ومن هذا المنطلق، فإن حصر السلاح بيد الدولة لا ينبغي أن يُفهم بوصفه موقفاً موجهاً ضد جهة بعينها، وإنما باعتباره قاعدة ضرورية لبناء الدولة وصيانة سيادتها. فالجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية الرسمية يجب أن تشكل منظومة وطنية واحدة تقوم عقيدتها على حماية العراق وشعبه وحدوده ونظامه الدستوري. كما أن توحيد القرار الأمني يقلل الذرائع التي يمكن أن تستخدمها أطراف خارجية لتبرير تدخلها في الشأن العراقي، ويمنح الدولة قدرة أكبر على حماية أراضيها وإدارة علاقاتها الدولية. ولا يعني ذلك تجاهل التضيحات التي قدمتها مختلف القوى العراقية في مراحل مواجهة الإرهاب وحماية البلاد، بل إن حفظ تلك التضيحات يكون من خلال دمجها في مشروع الدولة، بحيث تتحول الخبرات التي تراكمت خلال الأزمات إلى قوة مؤسسية وطنية مستدامة.

الوجود الأجنبي ومسار الدولة

أما ملف القوات والوجود العسكري الأجنبي، فينبغي أن يُدار بوصفه ملفاً سيادياً تتولاه الحكومة العراقية من خلال المؤسسات الدستورية والقنوات الدبلوماسية والقانونية الرسمية. فوجود أي قوات أجنبية أو إنهاء هذا الوجود أو إعادة تنظيمه يجب أن يستند إلى اتفاقات معلنة، وتقدير واقعي للاحتياجات الأمنية العراقية، والمصلحة الوطنية العليا. كما ينبغي أن يرتبط هذا المسار ببناء القدرات

الذاتية للقوات المسلحة العراقية، لأن الاستقلال الأمني الحقيقي لا يتحقق بمجرد اتخاذ قرار سياسي، بل يتطلب امتلاك الدولة قدرات عسكرية واستخبارية ولوجستية وتقنية تمكنها من حماية أراضيها وحدودها ومصلحتها. وكلما اقترب العراق من تحقيق الاكتفاء الأمني وتعزيز جاهزية مؤسساته، أصبح أكثر قدرة على إدارة علاقاته العسكرية الخارجية من موقع الدولة المستقلة لا من موقع الحاجة أو الاضطرار.

البناء الداخلي أساس السيادة

السيادة لا تتحقق بالسلاح والسياسة الخارجية وحدهما. فالدولة التي تعاني ضعف الخدمات والبطالة والفساد والتفاوت الاجتماعي تبقى معرضة لاختراق مهما بلغت قوة مؤسساتها الأمنية. ولهذا فإن بناء السيادة العراقية يحتاج إلى مشروع داخلي متكامل يقوم على دولة المواطنة والعدالة وسيادة القانون، إلى جانب تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاقتصاد الوطني. فكلما ارتفعت ثقة المواطن بالدولة، ازدادت قدرتها على حماية نفسها من التدخلات الخارجية والاستقطابات الداخلية. وتكمن القوة الحقيقية للدولة في أن يشعر المواطن بأن المؤسسات تمثله وتحمي حقوقه، وأن القانون يسري على الجميع، وأن موارد البلاد تُستخدم لخدمة المجتمع لا لمصالح الفئات الضيقة.

نحو رؤية وطنية جامعة

إن الرؤية التي يطرحها اتحاد القبائل العراقية وتجمع أهل العراق تقوم على جعل الدولة ومؤسساتها المرجع النهائي في إدارة الملفات السيادية، مع الحفاظ على هوية المجتمع وتنوعه وخصوصيته. والعراق يمتلك من التاريخ والثروات البشرية والموقع الجغرافي والإمكانات الاقتصادية ما يؤهله للانتقال من ساحة صراع بين القوى إلى دولة توازن واستقرار في المنطقة. لكن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب إرادة سياسية قادرة على تقديم المصلحة الوطنية على الحسابات الحزبية والمحورية، وبناء مؤسسات استشارية محترفة، وتوحيد القرار الأمني، وتنظيم العلاقات الخارجية وفق القانون والدستور. إن الحياد الإيجابي لا يعني ضعف العراق أو انسحابه من محيطه، بل يعني أن يكون حاضراً بقراره المستقل، وأن يقيم علاقاته على أساس المصالح المتبادلة وعدم التدخل، وأن يرفض أن تتحول أراضيه إلى ساحة مواجهة بين الآخرين. وعندما يقترن هذا الموقف بدولة قوية ومؤسسات فاعلة واقتصاد منتج ومجتمع متماسك، يستطيع العراق استعادة مكانته الطبيعية بوصفه دولة ذات سيادة كاملة، تخدم أبناءها وتحمي مصالحهم، وتسهم في الوقت نفسه في بناء أمن إقليمي أكثر توازناً واستقراراً.



الإصلاح المالي في العراق من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج



ناجي الغزلي

إصلاح مالي مستدام .. لعراق أكثر قوة واستقلالاً

1 واقع الاقتصاد العراقي

نموذج اقتصادي قائم على النفط والإنفاق الحكومي

- النفط يمول الموازنة
- الموازنة تمول الرواتب والدعم والإنفاق العام
- القطاع الخاص محدود المساهمة
- هشاشة النموذج مع تقلب أسعار النفط
- ارتفاع النفقات الجارية وفائز الرواتب
- ضعف الإيرادات غير النفطية



2 أهداف الإصلاح المالي

الانتقال من زيادة الإنفاق إلى تعظيم الإيرادات وحماية المال العام

- استرداد الإيرادات الضائعة
- منع التسرب المالي والفساد
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي والكمركي
- تنويع مصادر الدخل
- حماية المواطن من الأعباء المباشرة
- تهيئة بيئة للنمو الاقتصادي والاستثمار

3 إعادة تنظيم الدعم

لا رفع مباشر لأسعار الوقود

- السعر للمصافي مرتبط بسعر (سومو) مع خصم يصل إلى 30% أو سعر الموازنة (الأقل)

الهدف: استرداد جزء من الربح دون تحميل المواطن زيادة مباشرة

4 حين يتحول الدعم إلى هدر

فروقات الأسعار تخلق اقتصاداً موازياً

- زيادة الطلب
- اتساع الفارق السعري
- التهرب والتسوق السوداء

النتيجة: أموال الدعم تذهب لغير مستحقيها وتضعف الاقتصاد الوطني

5 الإصلاح النفطي والصناعي

من تصدير الخام إلى صناعة القيمة المضافة

- زيادة الطاقة التكريرية (500+ ألف برميل يومياً)
- تطوير البتروكيماويات
- صناعات تحويلية
- تقليل الاستيراد وزيادة التصدير

النفط ليس مجرد إيرادات بل منصة لبناء اقتصاد صناعي متكامل

6 نظام الأسيكودا

تحصيل إلكتروني .. لوقف التهرب المالي

- توحيد الإجراءات في جميع المنافذ
- تتبع التحويلات والبضائع
- التحصيل المسبق للرسوم والضرائب
- المعرفة الدقيقة بالمستودعات

من اقتصاد تقديري إلى اقتصاد شفاف وقابل للتتبع الرقمي

7 دور القطاع الخاص

لا إصلاح مالي بلا اقتصاد منتج

- فرص عمل وإنتاج وصادرات
- تحسين الكهرباء والبنية التحتية
- تمويل مصرفي
- صناعة مدن

كل مصنع جديد يعني وظائف .. ضرائب .. نمو .. واستقرار

8 استخدام الوفورات

الفرصة الحقيقية للإصلاح

- التحول الرقمي
- التعليم التقني
- الزراعة والصناعة
- الكهرباء والنقل
- الكبريت والفاز
- البنية التحتية

من إيرادات مؤقتة إلى أصول اقتصادية دائمة

9 مقارنة النموذجين

اقتصاد الريع (الحالي)

- اعتماد شبه كامل على النفط
- ارتفاع النفقات الجارية
- ضعف الإيرادات غير النفطية
- هشاشة أمام تقلب الأسعار
- محدودية دور القطاع الخاص

VS

اقتصاد الإنتاج (المنشود)

- تنويع مصادر الدخل
- ضبط الإنفاق وزيادة الكفاءة
- تحصيل فعال للضرائب والكمارك
- اقتصاد أكثر استقراراً
- قطاع خاص منتج وفعال

10 النتيجة والرسالة



” الإصلاح المالي ليس مجرد زيادة إيرادات، بل إعادة بناء العراق على أساس اقتصاد منتج، عادل، ومستدام يضمن قوة الدولة وحماية المواطن.

- عدالة
- سيادة
- إنتاج
- مستقبل أفضل

الإصلاح المالي في العراق - من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج

ناجي الغزي

يمر العراق بمرحلة يمكن وصفها بأنها إعادة تعريف لـ«العقد المالي بين الدولة والاقتصاد». فقد قام النموذج الاقتصادي لسنوات على معادلة مفادها أن النفط يمول الموازنة، والموازنة تمول الرواتب والدعم والإنفاق العام، فيما بقي القطاع الخاص محدود المساهمة في الإنتاج والتشغيل والإيرادات. وكان هذا النموذج قابلاً للاستمرار مع ارتفاع أسعار النفط، لكنه أصبح أكثر هشاشة مع اتساع النفقات الجارية، وارتفاع فاتورة الرواتب، وضعف الإيرادات غير النفطية، وتقلب أسعار النفط، وارتفاع كلفة الاستيراد. ومن هنا تأتي الإجراءات الجديدة، ومنها إعادة تنظيم أسعار النفط الخام المجهز للمصافي، وتطبيق نظام «الأسيكودا» للحصول المسبق للرسوم والضرائب، وضبط التحويلات والاستيرادات، باعتبارها انتقالاً إلى من سياسة زيادة الإنفاق عند وفرة الإيرادات إلى البحث عن الإيرادات المضافة والحد من التسرب المالي. فالإصلاح الحقيقي لا يعني زيادة الضرائب والأسعار فقط، بل ضمان تحصيل مستحقات الدولة ومنع تحول الدعم إلى منفذ للتهريب والفساد.

أولاً: إعادة تنظيم الدعم وحماية المواطن

لم يتجه القرار إلى رفع الدعم عن الوقود المقدم للمواطن بصورة مباشرة، بل إلى إعادة تنظيم السعر الذي تحصل به شركات المصافي على النفط الخام، بحيث يرتبط بسعر شركة تسويق النفط العراقية «سومو» مع خصم يصل إلى ٢٠٪، أو بسعر البرميل المعتمد في الموازنة، أيهما أقل. اقتصادياً، تسعى الدولة من خلال ذلك إلى استرداد جزء من الريع الذي كان يذهب إلى الحلقة الإنتاجية داخل القطاع النفطي، بدلاً من تحميل المواطن مباشرة كلفة الإصلاح. وتعد هذه الخطوة إيجابية من حيث التصميم، لأن رفع أسعار البنزين والكاز والغاز على المستهلك النهائي قد يسبب صدمة تضخمية واسعة، بينما يمكن لإعادة التسعير بين مؤسسات الدولة أن تحقق إيرادات إضافية من دون انتقال كامل الأثر إلى المواطن.

ثانياً: حين يتحول الدعم إلى هدر

لم يكن الدعم في العراق مجرد سياسة اجتماعية لحماية المواطن، بل تحول في بعض جوانبه إلى نظام اقتصادي يخلق فروقات سعرية يمكن استغلالها. فعندما يكون سعر المنتج النفطي المحلي أقل كثيراً من قيمته الاقتصادية، تظهر ثلاث نتائج أساسية: زيادة الطلب على المنتج المدعوم، واتساع الفارق بين السعر المحلي والسعر الخارجي، وخلق حافز للتهريب وإعادة البيع في السوق السوداء. وهنا تصبح الدولة في وضع متناقض؛ فهي تنفق الأموال لدعم المنتج بهدف مساعدة المواطن، ثم تفقد جزءاً

من هذا الدعم عبر التهريب أو سوء التخصيص. ومن ثم فإن إعادة تنظيم الدعم لا ينبغي أن تعني إلغاؤه، بل توجيهه إلى المستفيد الحقيقي وتقليص منافذ التسرب.

ثالثاً: الإصلاح المالي الحقيقي يبدأ من النفط

إن إعادة تنظيم قطاع النفط تتيح إمكانية إضافة إيرادات كبيرة إلى الخزينة، إلى جانب الإيرادات التي يمكن أن تأتي من تطبيق نظام الأسيكودا والرسوم والضرائب. لكن يجب الحذر من النظر إلى هذه الإيرادات باعتبارها حلاً نهائياً للعجز. فحتى إذا نجحت الحكومة في تحصيل مليارات الدنانير الإضافية، ستبقى المشكلة البنوية قائمة إذا استمر ارتفاع الإنفاق الجاري، والاعتماد الكبير على النفط، وضعف الإنتاج المحلي، ومحدودية الإيرادات الضريبية والجمركية. ومعنى آخر، لا ينجح الإصلاح المالي بمجرد زيادة الإيرادات، بل عندما يحدث تقارب بين نمو الإيرادات ونمو الاقتصاد الحقيقي. وهنا تظهر أهمية موازنة ٢٠٢٧ بوصفها فرصة لإعادة تصميم هيكل الإنفاق. والمطلوب ألا تتحول الإيرادات الجديدة إلى مجرد مصدر إضافي لتمويل الرواتب والنفقات التشغيلية، وإلا فإن الدولة ستؤول الأزمة بدلاً من حلها.

رابعاً: تحويل النفط إلى قيمة مضافة

ما زال العراق يعاني من فجوة في إنتاج المشتقات النفطية، رغم امتلاكه احتياطات نفطية وإنتاجاً خاماً كبيراً. ومن هنا تأتي الحاجة إلى زيادة الطاقة التكريرية بنحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً لسد جانب مهم من هذه الفجوة. وتظهر هنا مفارقة اقتصادية شديدة الأهمية: العراق يبيع النفط الخام، ثم يستورد جزءاً من المنتجات النفطية التي يحتاج إليها، أي أن جزءاً من القيمة المضافة التي كان يمكن أن تُخلق داخل الاقتصاد العراقي ينتقل إلى الخارج. ولذلك يجب أن يرتبط الإصلاح المالي بالإصلاح النفطي الصناعي. فليس كافياً أن تحصل الخزينة على سعر أفضل للنفط الخام الذي يبيعه للمصافي، بل ينبغي أن يتحول العراق تدريجياً إلى اقتصاد ينتج مشتقات ذات قيمة مضافة أعلى. وهذا يتطلب الاستثمار في التكرير، والبتروكيماويات، والصناعات النفطية، والصناعات التحويلية، والتصدير. وهنا يمكن أن يصبح النفط ليس مجرد مصدر لإيرادات الموازنة، بل منصة لتكوين اقتصاد صناعي.

خامساً: الأسيكودا ومحاصرة التهريب المالي

من منظور الإصلاح المالي، قد يكون تطبيق نظام الأسيكودا والتحصيل الإلكتروني للرسوم والضرائب أكثر أهمية على المدى الطويل من إعادة تسعير النفط للمصافي، لأن المشكلة العراقية ليست دائماً في ضعف معدلات الضرائب، وإنما في ضعف القدرة على التحصيل والرقابة والتتبع. فإذا استطاعت الدولة أن تعرف ماذا استورد التاجر، وكم تبلغ قيمته الحقيقية، وكم دفع من الرسوم والضرائب، ومن أين خرجت الحوالة، وأين دخلت

البضاعة، فإنها تنتقل من اقتصاد يعتمد على التقدير الورقي إلى اقتصاد قابل للتتبع الرقمي. وهذا يضرب أحد أهم مصادر الاقتصاد غير الرسمي والتهرب المالي. والأهم أن توحيد الإجراءات في المنافذ الاتحادية والإقليمية يصبح ضرورياً، حتى لا تنتقل التجارة من منفذ إلى آخر بحثاً عن فروقات الرسوم والضرائب.

سادساً: لا إصلاح مالي بلا قطاع خاص

هنا تصل السياسة الجديدة إلى جوهرها الحقيقي. فإذا قامت الحكومة بتقليل الدعم، وزيادة الضرائب، وتشديد الكمر، وضبط الإنفاق، لكنها لم تخلق قطاعاً خاصاً منتجاً، فإن النتيجة ستكون نقشاً اقتصادياً لا إصلاحاً اقتصادياً. فالإصلاح الحقيقي يحتاج إلى انتقال الدولة من «الدولة الموظفة» إلى «الدولة المنظمة والمحفزة للاستثمار». ولهذا فإن المدن الصناعية، وتطوير البنية التحتية، وتوفير التمويل المصرفي، وتحسين الكهرباء والخدمات اللوجستية، ليست ملفات منفصلة عن الإصلاح المالي، بل جزء منه. فكل مصنع جديد يعني وظائف وأجوراً وضرائب وطبياً محلياً وإنتاجاً وصادرات محتملة وتقليلاً للاستيراد. وبالتالي فإن أفضل إيراد غير نفطي هو الإيراد الناتج عن اقتصاد منتج، لا مجرد فرض رسم جديد.

سابعاً: استثمار الوفورات بدل استهلاكها

هذه هي نقطة الاختبار الحقيقي للحكومة. فإذا وفرت عدة تريليونات من الدنانير نتيجة إعادة تنظيم الدعم والكمارك والضرائب، ثم استخدمتها في زيادة النفقات الجارية، فلن يتغير النموذج الاقتصادي. أما إذا وجه جزء كبير من هذه الوفورات إلى مشاريع البنية التحتية الإنتاجية، والتكرير، والغاز، والكهرباء، والنقل والسكك، والمدن الصناعية، والزراعة الحديثة، والتمويل الصناعي، والتحول الرقمي، والتعليم التقني، فإن الوفورات ستتحول من إيرادات مالي مؤقتة إلى أصل اقتصادي يولد إيرادات مستقبلية. وهنا يكمن الفرق بين الإصلاح المالي الحقيقي وبين مجرد سد فجوة في الموازنة. فالإصلاح لا يقتصر على جمع أموال إضافية، بل يتعلق بكيفية استخدام هذه الأموال، وما إذا كانت ستستهلك في نفقات آتية أم ستتحول إلى استثمارات ترفع القدرة الإنتاجية للدولة والاقتصاد. وفي النهاية، فإن إعادة تنظيم الدعم، وتحسين التحصيل، وضبط المنافذ، وتطوير الصناعة النفطية، ودعم القطاع الخاص، واستثمار الوفورات، كلها حلقات مترابطة في مسار واحد. فإذا نُفذت بصورة متكاملة، يمكن أن تساعد على إعادة صياغة العلاقة المالية بين الدولة والاقتصاد، بحيث لا تبقى الموازنة رهينة النفط وحده، ولا يبقى الاقتصاد معتمداً على الإنفاق الحكومي بوصفه المحرك الأساسي للنشاط.



نحو استراتيجية

أمن قومي عراقية مستقلة

من سيادة القرار إلى استقلالية القدرة



يونس عدنان عبد

”أمن العراق ليس ساحة لتوازن الآخرين، بل حق أصيل في تقرير مصيره،“

مصادر التأثير على الأمن العراقي



الولايات المتحدة

- تسليح وتدريب
- دعم استخباراتي
- شروط سياسية
- موازنة النفوذ الإيراني



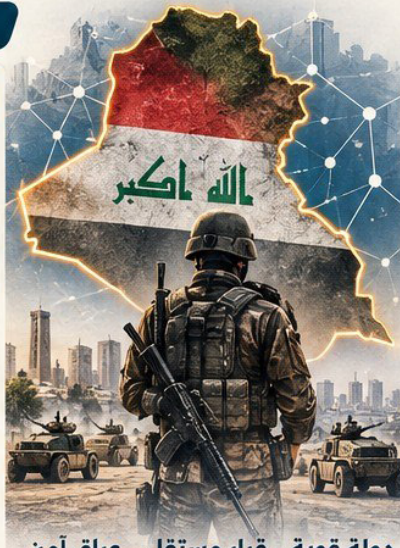
إيران

- نفوذ في فصائل مسلحة
- روابط سياسية واجتماعية
- تأثير اقتصادي
- أدوات غير رسمية



البيئة الإقليمية

- صراع سعودي - إيراني
- تهديدات عابرة للحدود
- استخدام الأراضي العراقية
- تأثير في استقرار المنطقة



دولة قوية .. قرار مستقل .. عراق آمن

المعضلة البنيوية

استقلالية القرار



- سلطة اتخاذ القرار الأمني
- دون إملاء خارجي مباشر

استقلالية القدرة



- امتلاك الوسائل المادية
- تسليح واستخبارات
- تمويل وتدريب
- دون ارتهاق لطرف واحد

الفجوة الاستراتيجية



قرار رسمي
دون قدرة مستقلة



اعتماد خارجي

سلطة قرار بلا أدوات تنفيذ = تبعية مستمرة

مسار الإصلاح نحو الاستقلالية



بناء البديل المؤسسي

تقوية الجيش والأجهزة
ولأمنية الرسمية



تنويع التسليح والتدريب والاستخبارات

تعدد المصادر وتقليل
الارتهاق لطرف واحد



دمج سياسي ومؤسسي

استيعاب القوى المسلحة
في الدولة



تعزيز الشرعية الداخلية

مكافحة الفساد
وبناء الثقة الشعبية



قدرة ردع وطنية مستقلة

تحصين السيادة
ومواجهة التهديدات

أربع ركائز أساسية



1. الاستقلالية التدريبية

بناء قدرة وطنية متنامية
واقعية ومستدامة



2. الإصلاح المؤسسي الشامل

إعادة هيكلة المنظومة
الأمنية ومعالجة الفساد



3. بناء قدرة ردع وطنية مستقلة

تأمين الحدود ومواجهة
التهديدات



4. تعزيز الشرعية الداخلية السياسية

توافق وطني ودعم شعبي
للاستقرار

سيناريوهات المستقبل

الاستقلالية التدريجية المتوازنة



- خفض الاعتماد الخارجي
- استقرار أمني وسياسي
- دور إقليمي متوازن

إعادة إنتاج التبعية بثوب سيادي



- استمرار الارتهاق
- قرار محدود الفاعلية
- أزمات متكررة

التدهور وتجدد الاستقطاب



- فراغ أمني محتمل
- تصاعد النفوذ الخارجي
- تهديد الاستقرار الداخلي

توصيات استراتيجية



إصلاح مؤسسي حقيقي
ومكافحة الفساد



دمج القوى المسلحة
ضمن الدولة



تنويع الشراكات الأمنية
والحد من الارتهاق



تبني سياسة إقليمية متوازنة
تحمي سيادة العراق

عراق مستقل .. بأمنه يصنع مستقبله



نحو استراتيجية أمن قومي عراقية مستقلة

يونس عدنان عبد

لم تشكل المنظومة الأمنية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ في فراغ، بل نشأت داخل حقل قوى متجاذب بين نفوذ أمريكي راسخ في البنية العسكرية والاستخباراتية والتدريبية، ونفوذ إيراني متجذر في بعض الفصائل المسلحة والبنى الحزبية والاجتماعية. وقد أعاد التعصيد المتكرر بين واشنطن وطهران، وما رافقه من ضربات واستهدافات واغتيالات على الأراضي العراقية، طرح سؤال جوهري: هل يمتلك العراق هامشاً حقيقياً لصياغة قرار أممي وعسكري سيادي، أم أن جغرافيته السياسية وبنيتة المؤسسية تفرضان عليه البقاء ساحة توازن بين قوتين متصارعتين؟ ويكتسب هذا السؤال أهمية متزايدة مع تصاعد الحديث عن «إعادة ترتيب المنظومة الأمنية العراقية»، سواء عبر حصر السلاح بيد الدولة، أو إعادة هيكلة الحشد الشعبي، أو مراجعة اتفاقيات التعاون الأمني مع التحالف الدولي. غير أن هذه المساعي تصطدم بمفارقة استراتيجية؛ فكل خطوة نحو مركزية القرار الأمني قد تتطلب، عملياً، اعتماداً أكبر على الدعم اللوجستي والاستخباراتي والتسليحي الأمريكي، مما قد يعيد إنتاج التبعية من باب آخر. فالاستقلالية في القرار تعني امتلاك الدولة سلطة اتخاذ القرار الأمني دون إملاء خارجي، أما الاستقلالية في القدرة فتعني امتلاك الوسائل المادية، من تسليح واستخبارات وتمويل وتدريب، اللازمة لتنفيذ ذلك القرار دون الانهتان لطرف واحد. وتتمثل المشكلة البنوية في العراق في أن الدولة قد تحقق تقدماً في حصر القرار السياسي بيد المؤسسات الرسمية، من دون تقدم موازٍ في بناء قدراتها المستقلة، فتجد نفسها تملك القرار لكنها تفتقر إلى أدوات تنفيذه، وتضطر إلى استعارة القدرة من الخارج، وتحديدًا من الولايات المتحدة بوصفها أحد أبرز مزودي أجهزة الدولة بالسلاح والتدريب والدعم الاستخباراتي. وترتكز السياسة الأمريكية تجاه العراق أمنياً على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨، وعلى الدعم العسكري المباشر عبر التدريب والتسليح والاستخبارات. وتتسم هذه العلاقة بطابع مشروط سياسياً، إذ تربط واشنطن استمرار دعمها بقدرة بغداد على الحد من نفوذ الجهات الموالية لإيران، ما يضع صانع القرار العراقي بين حليف خارجي يفرض شروطاً وحلفاء داخليين يمثل بعضهم جزءاً من القوة العسكرية الفعلية. وفي هذا السياق، أعلن القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد جوشوا هاريس، خلال لقائه

بمستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، أن واشنطن تدعم الحكومة العراقية في تقوية سلطتها وفرض هيبة القانون، مع التأكيد على إنهاء مهام بعثة التحالف الدولي في العراق بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦. وفي المقابل، يتخذ النفوذ الإيراني في العراق طابعاً بنوياً متجذراً في بعض الجهات العسكرية والأحزاب السياسية والشبكات الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعله أكثر مقاومة لسياسات التفكيك عبر الإجراءات الإدارية أو التشريعية وحدها. ولذلك فإن حصر السلاح بيد الدولة، إن لم يتوافق مع دمج سياسي واقتصادي حقيقي لهذه القوى، قد يبقى إجراءً قابلاً للارتداد عند أول أزمة إقليمية. وقد أنتجت هذه المعادلة واقعاً سياسياً وأمنياً معقداً جعل العراق يُوصف بأنه «ميدان» للتنافس أكثر من كونه طرفاً فاعلاً فيه، إذ أصبحت قراراته الأمنية والسياسية تُقرأ إقليمياً ودولياً بوصفها انعكاساً لتوازنات خارجية متصارعة. ومن ثم فإن تغيير هذه الصورة يتطلب تحولاً في موقع العراق من موضع للتوازن إلى فاعل في صناعته. وفي هذا الإطار، تشكل إجراءات الحكومة العراقية برئاسة رئيس الوزراء السيد علي فالح الزبيدي في مكافحة الفساد الإداري والمالي بوابة أمل لرسم خريطة إصلاحية تعزز هيبة الدولة. كما تعززها مواقف بعض القوى السياسية التي أعلنت حل فصائلها ودمج سلاحها بيد الدولة، وفي مقدمتها جماعة «عصائب أهل الحق» على لسان أمينها العام السيد قيس الخزعلي، إلى جانب الدعم الشعبي للإجراءات الحكومية، ومنها «صولة الفجر» التي استهدفت محاسبة الفاسدين وتتبع الأصول المالية والتعاملات المشبوهة. غير أن تفكيك الفصائل المسلحة الموازية للدولة دون بناء بديل نوعي داخل الجيش والأجهزة الأمنية قد يخلق فراغاً في القوة، ولا سيما في مواجهة تنظيم «داعش» والتهديدات العابرة للحدود، ما قد يدفع الدولة إلى طلب دعم أمريكي إضافي. كما أن فرض حصر السلاح عبر أدوات قسرية أحادية، دون مسار سياسي توافقي يمنح القوى المسلحة طريقاً للاندماج، قد يحول الصراع من صراع سلاح إلى صراع شرعية. ويواجه العراق أيضاً أزمة ناتجة عن وجوده في تماس مباشر مع صراع تاريخي بين إيران والمملكة العربية السعودية. ورغم محاولات الحكومات المتعاقبة اتباع سياسة الحياد الإيجابي، فإن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران أعادت توسيع فجوة الخلاف الخليجي-الإيراني، وانعكست سلباً على العراق بعد استخدام بعض الجماعات المسلحة الأراضي العراقية لاستهداف دول الجوار، ومن بينها الأراضي السعودية، مما كشف عن أزمة أمنية مرتبطة بوجود سلاح موازٍ لسلاح الدولة. وتراهن الحكومة العراقية في تحقيق السيادة الأمنية على حصر سلاح الفصائل خارج إطار الحشد الشعبي

التوصيات

اعتماد تسلسل زمني يجعل بناء البديل المؤسسي متزامناً مع حصر السلاح، تفادياً لفراغ القوة. تنويع مصادر التسليح والتدريب والدعم الاستخباراتي بوصفه سياسة دولة ثابتة. فتح مسار سياسي توافقي لدمج القوى المسلحة غير الرسمية في مؤسسات الدولة. بناء إجماع وطني حول عقيدة أمنية عراقية تمثل الأساس الحقيقي للاستقلالية والسيادة.



ماذا ينتظر العراق بعد 30 أيلول..؟



بين نهاية المهمة الأمريكية ... وتحولات الإقليم ... ومستقبل القرار العراقي



ما بعد 30 أيلول

نهاية مهمة التحالف الدولي وبداية مرحلة جديدة في المشهد الأمني والسياسي العراقي



نهاية المهمة الأمريكية

ثلاثة احتمالات رئيسية



بافل طالباني في طهران

حراك سياسي وأمني في سياق البحث عن التوازن وحماية المصالح العراقية



أبرز ملفات الزيارة

أمن الحدود	أمن كردستان	التفاهات الأمنية	العلاقة مع واشنطن	القرار السيادي العراقي
ضبط الحدود ومنع التهديدات	تعزيز الاستقرار في الإقليم	تنسيق أمني وسياسي	موازنة العلاقات وتجنب التصعيد	الحفاظ على المصالح الوطنية

“السيادة لا تعني العزلة بل القدرة على إدارة العلاقات بما يخدم المصلحة الوطنية

الاختبار الحقيقي
قدرة الدولة على إدارة المرحلة الجديدة بقرار سيادي

”مستقبل العراق يتوقف على توافق داخلي ورؤية استراتيجية تحمي قراره من الضغوط الخارجية

مسار الاستقرار المنشود



عراق قوي .. بقرار عراقي .. لمستقبل أفضل



ماذا ينتظر العراق بعد ٣٠ أيلول؟

أثير الشرع

يدخل العراق مرحلة حساسة مع اقتراب موعد ٣٠ أيلول/سبتمبر، المرتبط باستكمال المرحلة الثانية من ترتيبات إنهاء مهمة التحالف الدولي والانتقال إلى شكل جديد من العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة وشركائها. ووفق التفاهات العراقية-الأميركية، انتهت المهمة العسكرية للتحالف داخل العراق في مرحلتها الأولى، بينما استمر دعم عمليات مكافحة تنظيم داعش في سوريا من الأراضي العراقية خلال المرحلة الثانية حتى سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦. غير أن أهمية هذا الموعد لا تكمن في مغادرة قوات أجنبية أو تغيير شكل وجودها فحسب، بل في السؤال الذي سيظهر مباشرة بعده: هل تستطيع الدولة العراقية أن تجعل قرار الأمن والحرب والسلام خاضعاً بالكامل لمؤسساتها؟ ويتزامن هذا الاستحقاق مع ملف أكثر تعقيداً، هو حصر السلاح بيد الدولة. فقد جعلت حكومة علي الزبيدي هذا الملف من تحدياتها الأساسية، بينما أظهرت مواقف بعض الجماعات المسلحة استمرار الخلاف بشأن شكل التنفيذ وحدوده وتوقيته.

٣٠ أيلول ليس نهاية الأزمة

يبدو ملف القوات الأجنبية أكثر وضوحاً من ملف السلاح الداخلي، لأن الأول تحكمه تفاهات وجداول زمنية مغلنة، بينما يرتبط الثاني بتوازنات سياسية وأمنية واجتماعية داخلية يصعب حسمها بموعد واحد. ولهذا قد يمر الأول من تشرين الأول/أكتوبر من دون تغيير دراماتيكي ظاهر في الشارع العراقي، لكن الاختبار الحقيقي سيبدأ عندما يصبح على بغداد إدارة المرحلة الجديدة بأدواتها ومؤسساتها. فإذا انتهت المرحلة المحددة من ترتيبات التحالف من دون اتفاق داخلي واضح بشأن السلاح ومرجعية القرار الأمني، ستواجه الحكومة ثلاثة مسارات محتملة: التصعيد مع القوى الراضية، أو اعتماد التدرج والاحتواء، أو الوصول إلى صيغة سياسية تؤجل الحسم مقابل ترتيبات مرحلية تضبط استخدام السلاح.

من حصر السلاح إلى تنظيم القوة

المشكلة الأساسية ليست في وجود السلاح وحده، بل في الجهة التي تمتلك قرار استخدامه. فالدولة قد تضم تشكيلات أمنية وعسكرية متعددة، لكن ذلك لا يمثل أزمة ما دامت جميعها تعمل ضمن سلسلة قيادة واحدة وتخضع للقانون والمساءلة والقرار السياسي الرسمي. ولهذا فإن مفهوم حصر السلاح يجب ألا يتحول إلى حملة إعلامية أو شعار مؤقت، بل إلى مشروع لإعادة تنظيم القوة داخل الدولة. ويشمل ذلك تحديد المرجعيات، وضبط التمويل والتسليح، ومنع القرارات العسكرية المستقلة، وإخضاع جميع التشكيلات للقواعد المهنية والمؤسسية نفسها. فالمعيار الحقيقي للسيادة ليس عدد قطع السلاح التي جُمعت، وإنما قدرة الدولة على منع أي طرف من اتخاذ

قرار عسكري يجر العراق إلى مواجهة لم تقررها مؤسساته.

الاستثمار يحتاج إلى دولة مستقرة

يتزامن الملف الأمني مع اتجاه حكومة الزبيدي إلى توسيع العلاقات الاقتصادية وجذب الشركات والاستثمارات الدولية. وقد أكدت الحكومة خلال اتصالها مع واشنطن أهمية توسيع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي ومشاركة الشركات الأجنبية في مشروعات التنمية العراقية. لكن الاستثمار والأمن يرتبطان بصورة مباشرة. فالشركات الكبرى لا تنظر إلى حجم السوق والموارد فقط، بل تقيم استقرار البيئة القانونية، وقدرة الدولة على حماية المشاريع، ووضوح مراكز القرار، ومخاطر العقوبات أو النزاعات المسلحة. ولهذا فإن حصر القرار الأمني ليس ملفاً عسكرياً منفصلاً عن الاقتصاد. فإذا أراد العراق أن يتحول إلى مركز للاستثمار والطاقة والنقل، فإنه يحتاج إلى بيئة يستطيع المستثمر فيها معرفة الجهة التي تتحمل المسؤولية وتحمي العقود والمنشآت. ومن هنا يصبح بناء الدولة الأمنية والمؤسسية جزءاً من بناء الاقتصاد نفسه.

بافل طالباني في طهران

في هذا السياق جاءت زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني إلى طهران في منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، حيث التقى مسؤولين إيرانيين بارزين، وتركز جانب من المباحثات على العلاقات الاقتصادية والأمنية وأمن الحدود بين إيران وإقليم كردستان. ومن الطبيعي أن تحمل زيارة بهذا التوقيت أبعاداً سياسية وأمنية. فإيران تنظر إلى حدودها مع العراق وإقليم كردستان بوصفها جزءاً من أمنها القومي، وأكد مسؤولون إيرانيون خلال لقاءاتهم مع طالباني ضرورة منع النشاطات التي تعدها طهران تهديداً لأمنها عبر الحدود. وفي المقابل، يدرك الاتحاد الوطني الكردستاني أن استقرار السليمانية ومناطق نفوذه مرتبط بإدارة علاقة مستقرة مع إيران، كما يرتبط بعلاقته مع بغداد وبقوة القوى الكردستانية والشركاء الدوليين. لكن السؤال الأهم ليس ما الذي تريده طهران أو الاتحاد الوطني وحدهما، بل أين تقف الحكومة الاتحادية من أي تفاهات أمنية تمس الأراضي العراقية؟

الأمن الحدودي بين الإقليم وبغداد

يمنح النظام الاتحادي في العراق إقليم كردستان مساحة واسعة في إدارة شؤونه، لكن الأمن القومي والعلاقات الخارجية والسيادة على الحدود قضايا لا يمكن التعامل معها باعتبارها ملفات محلية منفصلة عن بغداد. وقد ناقشت بغداد بالفعل مع القيادات الكردستانية خلال عام ٢٠٢٦ تنفيذ الاتفاق الأمني العراقي-الإيراني المتعلق بالجماعات الكردية الإيرانية الموجودة في الإقليم، ما يوضح أن الملف يتجاوز العلاقة الثنائية بين طهران وأي حزب كردي. ومن هنا فإن أي تفاهات بين قوة سياسية عراقية

ودولة مجاورة يصبح أكثر استقراراً عندما يتحرك ضمن السياسة الرسمية للدولة، لا إلى جانبها. فالهدف ليس منع القوى السياسية من التواصل مع دول الجوار، بل ضمان ألا تتشكل شبكات أمنية وسياسية موازية لشبكة الدولة.

إيران تبحث عن ضمانات والعراق يحتاج إلى ضماناته أيضاً

قد تكون إحدى غايات زيارة طالباني تعزيز الضمانات المتعلقة بأمن كردستان، كما تسعى طهران بوضوح إلى ضمان عدم استخدام الأراضي العراقية في نشاطات تعتبرها مهددة لأمنها. لكن المصلحة العراقية تقتضي معادلة متبادلة: مثلما يلتزم العراق بمنع استخدام أراضيه ضد دول الجوار، يجب أن يحصل هو أيضاً على احترام كامل لسيادته وحدوده وقراره الداخلي. وهنا تظهر الحاجة إلى نقل التفاهات من مستوى الأحزاب والأشخاص إلى مستوى المؤسسات والاتفاقات الرسمية. فالعلاقات الشخصية والحزبية قد تساعد في تخفيف الأزمات، لكنها لا تستطيع أن تكون بديلاً دائماً عن سياسة دولة.

الأول من تشرين الأول واختبار الدولة

لن يكون السؤال بعد ٣٠ أيلول: هل خرج آخر جندي أجنبي فقط؟ بل ماذا تغير في بنية القرار العراقي؟ إذا بقي السلاح موزعاً بين مرجعيات مختلفة، واستمرت التفاهات الأمنية الخارجية عبر قنوات متعددة، فإن تغيير شكل الوجود الدولي لن يكون كافياً لاستكمال السيادة. أما إذا استغلت بغداد المرحلة الجديدة لتوحيد القيادة الأمنية، وتنظيم السلاح، وبناء علاقات متوازنة مع واشنطن وطهران وأنقرة والدول العربية، فإن نهاية المرحلة الانتقالية للتحالف يمكن أن تصبح نقطة تحول نحو دولة أكثر استقراراً.

الخاتمة

العراق يقف أمام استحقاق يتجاوز تاريخاً في التقويم. فمرحلة ما بعد ٣٠ أيلول ستختبر قدرة الدولة على الانتقال من إدارة التوازنات إلى إدارة السيادة. ولا ينبغي أن يكون الخيار بين مواجهة داخلية أو إبقاء الوضع كما هو. المطلوب مسار مؤسسي متدرج يجعل جميع أدوات القوة خاضعة لقرار الدولة، ويحافظ في الوقت نفسه على الاستقرار السياسي والأمني. كما أن زيارة بافل طالباني إلى طهران تذكر بأن الأمن العراقي يتأثر بعواصم وقوى متعددة، لكنه يجب أن يُدار من بغداد من حيث القرار النهائي. فالانفتاح على إيران والولايات المتحدة وسائر دول الجوار حق ومصلحة، لكن السيادة تبدأ عندما تصبح كل هذه العلاقات جزءاً من سياسة عراقية واحدة. وعندما يصبح الأول من تشرين الأول بداية مرحلة جديدة فعلاً ليس لأن مرحلة من الوجود العسكري الدولي انتهت فقط، بل لأن الدولة العراقية أصبحت أكثر قدرة على تقرير من يحمل السلاح، ومن يستخدمه، وتحت أي سلطة، ولأي مصلحة وطنية.

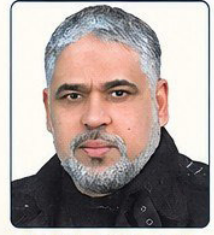


من أرض الصمود
يمن يصنع المعادلة
ويعيد رسم التوازنات

انتصارات اليمن

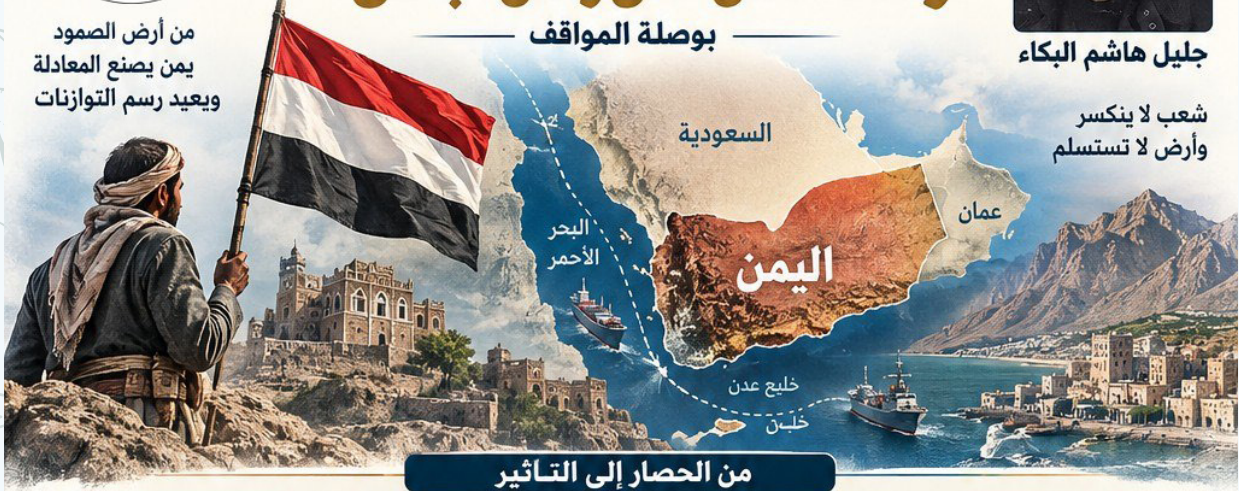
رسالة لأهل الحق وأهل الباطل

بوصلة المواقف



جيلال هاشم البكاء

شعب لا ينكسر
وأرض لا تستسلم



من الحصار إلى التأثير



الرسالة الأولى: الصمود

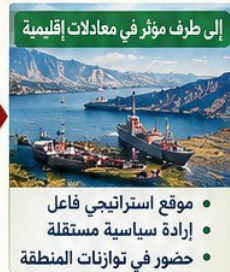
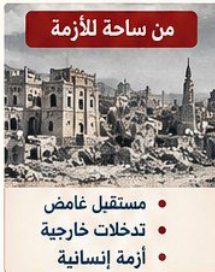


الرسالة الثانية: حدود القوة المادية



التفوق المادي لا يعني بالضرورة تحقيق الأهداف السياسية

ماذا تغيّر في موقع اليمن؟



القوة بعد الانتصار



من الهدى القرآني



الخلاصة

التأخير لا يعني الهزيمة

ميزان القوة ليس دائماً هو الميزان النهائي

اليمن
قصة شعب يؤمن
بأن الحق لا يموت



انتصارات الشعب اليمني رسالة لأهل الحق وأهل الباطل - بوصلة المواقف

جليل هاشم البكاء

الإسبوعية

للدراسات
الشعبية
الخمسة

ليست الانتصارات التي يحققها الشعب اليمني بقيادة أنصار الله مجرد أحداث عسكرية عابرة في سجل صراع طويل، وليست جولات تبدل فيها موازين القوة من يوم إلى آخر، بل يمكن النظر إليها، في إطار هذا الخطاب، بوصفها رسالة تتجاوز حدود اليمن، لتصل إلى من يضع نفسه في معسكر الحق، وإلى من يراه هذا الخطاب في معسكر الباطل، وإلى كل من يراقب المشهد متسائلاً عن مآلات الصراع بين الإرادة والإرهاب، وبين الصبر والاستكبار. لقد أثبت اليمنيون، خلال سنوات طويلة من الحصار والحرب والضغط، أن قوة الشعوب لا تُقاس بحجم ما تملكه من إمكانيات مادية فقط، وإنما بما تملكه من إرادة وإيمان واستعداد للصبر والتضحية. فقد واجه الشعب اليمني ظروفًا قاسية، ومر بمراحل كان فيها ميزان القوة المادي مختلاً لمصلحة خصومه، ومع ذلك لم تتحول المعاناة إلى استسلام، ولم يتحول الحصار إلى راية بيضاء، بل تحولت الضغوط إلى دافع لإعادة بناء القدرة والإرادة. وهنا تكمن الرسالة الأولى، وفق هذا المنظور، إلى أهل الحق: لا تياسوا. فكم من معركة ظن الناس أن نهايتها قد حُسمت، ثم تبدلت موازينها، وكم من قوة ظنت أنها قادرة على إخضاع شعب، فاكشفت أن إرادة الشعوب أصعب من أن تُكسر بالقوة. إن طريق الحق، في هذا الخطاب، ليس طريقاً مفروضاً بالانتصارات السريعة، وليس كل تأخير هزيمة، ولا كل تراجع انكساراً نهائياً. فقد يكون الابتلاء جزءاً من الطريق، وقد يكون التأخير امتحاناً للثبات، وقد تكون المحنة وسيلة لتمييز من يحمل المبدأ عمن يحمل الشعاع فقط. وهذه سنة قرآنية واضحة؛ فالابتلاء لا يعني أن الله تخلى عن عباده، بل قد يكون طريقاً لإظهار صدقهم وتمييز صفوفهم. قال تعالى: «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَثَبِّرُوا الصَّابِرِينَ». فالصبر هنا ليس حالة سلبية من الانتظار، وإنما موقف وإرادة وثبات. والشعب اليمني، بما قدمه من تضحيات وما تحمله من حصار وضغوط، يقدم نموذجاً لمعنى الصبر حين يتحول إلى فعل، والإيمان حين يتحول إلى موقف، والإرادة حين تتحول إلى قدرة على الصمود. أما الرسالة الثانية، في لغة النص، فهي لأهل الباطل: لا تغتروا بما تملكون. فالقوة المادية، مهما عظمت، ليست ضماناً أبدياً للغلبة، والتفوق العسكري لا يعني بالضرورة القدرة على إخضاع الإرادة الإنسانية.

والمال والإعلام والتحالفات السياسية والعسكرية قد تصنع تفوقاً مؤقتاً، لكنها لا تستطيع دائماً أن تصنع نصراً دائماً. وقد وصف القرآن هذا المعنى بقوله تعالى: «قَلَّمَا زَبَدُ قَيْلَمَصِبْ جَفَاءً وَلَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ قَيْلَمَكْتُ فِي الْأَرْضِ». فالزبد قد يغطي سطح الماء ويبدو في لحظة ما أكبر من الماء نفسه، لكنه لا يلبث أن يتلاشى، بينما يبقى ما ينفع الناس. وهكذا هو الباطل في هذا التصور؛ قد يرتفع صوته وتمتد أدواته، لكنه يبقى زبداً إذا افتقد العدل والمبدأ والغاية الإنسانية. ومن هنا، فإن ما يحدث في اليمن لا ينبغي أن يُقرأ فقط من خلال أرقام السلاح والطائرات والصواريخ وموازين القوى التقليدية، بل من خلال سؤال أعمق: ماذا يحدث عندما يواجه شعب مصمم على عدم الاستسلام قوة تريد إخضاعه؟ الجواب أن الحرب تتحول من مواجهة بين معدات عسكرية إلى مواجهة بين إرادتين: إرادة تريد فرض الأمر الواقع، وإرادة تريد كسر هذا الأمر الواقع. وفي مثل هذه المواجهات لا يمكن اختزال النتيجة في الحسابات المادية وحدها. إن أنصار الله والشعب اليمني، وفق رؤيتهم ومواقفهم المعلنة، يرون أنفسهم جزءاً من مواجهة أوسع تتصل بالقضية الفلسطينية وبمواجهة ما يعتبرونه مشروعاً استعمارياً واستكبارياً في المنطقة. وبصرف النظر عن اختلاف المواقف السياسية تجاه هذه الرؤية، فإن اليمن لم يعد ذلك الطرف الذي يمكن تجاهله في حسابات المنطقة. لقد انتقل اليمن من موقع كان كثيرون ينظرون إليه باعتباره ساحة للأزمة والحرب إلى طرف قادر على التأثير في معادلات إقليمية أوسع. وهذه رسالة تقول إن الشعوب التي تُدفع إلى الزاوية لا تموت بالضرورة، بل قد تعيد اكتشاف قوتها من داخل محتنها. والأهم أن انتصارات أي شعب لا ينبغي أن تكون سبباً للغرور حتى لدى من يعملون أنفسهم من أهل الحق؛ فالحق لا يحتاج إلى الغرور، والانتصار لا ينبغي أن يتحول إلى استكبار جديد. فالقوة الحقيقية هي أن يبقى الإنسان متمسكاً بمبادئه عندما ينتصر، كما كان متمسكاً بها عندما كان ضعيفاً. وهنا يظهر معنى قوله تعالى: «إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُخْلِصْ أَقْدَامَكُمْ». فنصرة الله لا تعني ضمان الانتصار في كل معركة بالشكل والوقت اللذين يريدهما الإنسان، وإنما تعني أن طريق الإيمان والعمل والحق ليس طريقاً متروكاً بلا رعاية، وأن العقوبة لا تُقاس دائماً بما يحدث في منتصف الطريق. قد يطول الامتحان، وقد تشد المحنة، وقد يتأخر الفرج، وقد يبدو الباطل في لحظة ما أكثر قوة وانتشاراً، لكن ذلك لا يعني أن الحق قد خسر. فالله يمهّل ولا يمهّل، والمهلة ليست براءة، كما أن التأخير ليس نصراً للباطل. إنها سنة الاختبار: اختبار للأخيار، هل يثبتون عندما تشد المحنة؟ واختبار للأشرار، هل يغريهم التمكين

المؤقت فيزدادون ظلماً وغروراً؟ واختبار لمن يقف بين الطرفين: هل يملك الشجاعة ليرى الحقيقة، أم يختار الانحياز إلى الأقوى خوفاً أو مصلحة؟ ولهذا فإن ما يحدث في اليمن يمكن أن يحمل درساً أوسع من الجغرافيا اليمنية نفسها. فأهل الحق، في هذا التصور، ينبغي ألا يقيسوا مستقبلهم بقوة خصومهم في لحظة معينة، وألا يجعلوا كثرة الأعداء سبباً للقنوط. فالطريق الطويل لا يقطعه من ينتظر النتائج السريعة، وإنما من يملك القدرة على الاستمرار. وأهل الباطل، وفق اللغة نفسها، ينبغي أن يتذكروا أن التاريخ مليء بقوى بدت في أوج عظمتها ثم انهارت، وأن الاستكبار لا يمنح أصحابه الخلود، وأن الشعوب قد تتحمل الألم زمناً طويلاً، لكنها لا تنسى، وأن المظلوم حين يملك الإرادة والمعرفة والتنظيم والقدرة قد يتحول من ضحية إلى عنصر مؤثر في معادلة الصراع. إن اليمن يعلمنا، في إطار هذه القراءة، أن ميزان القوة ليس دائماً هو الميزان النهائي، وأن الحصار يمكن أن يولد الاعتماد على الذات، وأن المحنة يمكن أن تصنع وعياً، وأن الشعب الذي يرفض أن يكون مجرد رقم في حسابات الآخرين يستطيع أن يفرض حضوره في المعادلة. وفي النهاية، فإن أعظم رسالة في هذه الأحداث ليست أن طرفاً انتصر في معركة أو أن طرفاً تراجع في جولة، وإنما أن الإنسان الذي يؤمن بقضيته ويصبر عليها ويعمل من أجلها يستطيع أن يغير كثيراً من الحسابات التي تبدو ثابتة. لذلك، وفي لغة هذا الخطاب، يا أهل الحق، لا تقنطوا، ولا تجعلوا طول الطريق دليلاً على ضياع الغاية، ولا تجعلوا قوة الخصم سبباً للتخلي عن المبدأ، فكم من فجر جاء بعد ليل طويل. ويا أهل الباطل، لا تغتروا؛ فالزبد مهما علا لا يصبح ماءً، والباطل مهما امتلك من أدوات لا يتحول إلى حق، والظلم مهما طال لا يصبح عدلاً. إنها سنة الاختبار التي لا تستثنى أحداً. وفي ساحات هذا الاختبار يتبين الثابت من المتروك، والصادق من المدعي، وصاحب المبدأ من صاحب المصلحة. ويبقى اليمن، بكل ما حملته تجربته من أم وصمود وتحديات، شاهداً في هذه القراءة، على حقيقة لا ينبغي أن تغيب عن الوعي: قد يتأخر النصر، وقد يطول الامتحان، لكن التأخير لا يعني الهزيمة، كما أن الغرور بالقوة لا يعني الانتصار. فالله يمهّل ولا يمهّل، والتاريخ لا يحفظ إلى الأبد إلا ما كان له أثر في حياة الناس، أما الزبد، مهما ملأ الأفق ضجيجاً، فلا بد أن يذهب جفاءً.



اللغة فضاء لتشكّل السلطة



د. عبد الجبار الرفاعي

الكلمات لا تصف الواقع فحسب .. بل تصنعه

“ من يملك
اللغة
يملك تشكيل
الوعي
وبالتالي يملك
السلطة ”

” اللغة ليست
أداة تواصل فقط
بل هي فضاء
تتحدد فيه
الهوية والمعنى
والإمكانات



1 اللغة وصناعة السلطة

- المفردات
تحدد حدود التفكير
- الشعارات
تصنع القبول الشعبي
- التأويلات
تغير المعنى وفق المصالح
- المعاني
تبنى لا تكتشف فقط

2 الهيمنة الخفية

- تحويل الرقيب الخارجي
إلى رقيب داخلي
- حدود ما يجوز قوله
وما لا يجوز
- تطبيع الأفكار المهيمنة
عبر التكرار
- اللغة كأداة للضبط
الاجتماعي

3 احتكار المعنى

- من يحتكر إنتاج المعنى
يملك سلطة خفية على الوعي
- تحديد إطار الفهم
وإقصاء التأويلات الأخرى
- فرض معنى واحد بوصفه
الحقيقة المطلقة
- تحويل اللغة إلى أداة
لإعادة إنتاج السلطة

4 مؤسسات إعادة الإنتاج

- التعليم
بناء القيم والهوية
- الإعلام
توجيه الرأي العام
- القانون
تحديد المسموح والممنوع
- الخطاب السياسي
إنتاج سرديات السلطة
- الخطاب الديني
منح المعنى القدسي

5 السلطة الروحية

- المعتقد
تشكيل التصورات الكبرى
- الطقوس
ترسيخ الانتماء
- المواظ
توجيه السلوك
- القداسة
منح السلطة الرمزية
- الخوف والرجاء
أداتان للضبط والامتثال

6 لغة الإيمان المحرر

- التمييز بين النص المقدس
وقراءاته البشرية
- قبول السؤال والاختلاف
- صيانة الكرامة الإنسانية
- إيقاظ الضمير
وبناء وعي ناقد
- لغة إنسانية جامعة
تغرز الحرية والعدالة

لغة الهيمنة

- احتكار الحقيقة
- إقصاء الاختلاف
- الخضوع
- رقابة داخلية

المسار السلبي للهيمنة



لغة التحرر

- السؤال
- النقد
- تعدد الأصوات
- حرية المعنى

الخلاصة الأساسية

تحرير اللغة → تحرير الوعي → استرداد الحرية والكرامة

عراق
أكثر وعياً
أكثر حرية
أقرب إلى الإنسان

الكلمة الحرة
تصنع مستقبلاً أفضل
للإ عراق

اللغة فضاء لتشكّل السلطة

د. عبد الجبار الرفاعي

تؤدي اللغة دورًا يتجاوز وظيفتها المباشرة بوصفها أداة للتواصل والتعبير؛ فهي تسهم في بناء المعتقدات، وترسيخ الأنظمة والسلطات، وتوجيه الوعي، وإدارة المشاعر، وتشكيل اللاوعي الجمعي. وفي كثير من الأحيان تمارس اللغة هذا الدور من دون أن يلتفت الإنسان إلى قوة تأثيرها، لأنها تتحرك داخل الحياة اليومية بصورة طبيعية، وتنسج شبكات دقيقة من المعاني والقيم والصور التي تشكل نظرة الفرد إلى نفسه ومجتمعه والعالم. ومن هنا تصبح اللغة واحدة من أعمق أدوات السلطة وأكثرها قدرة على النفاذ. فالسلطة، سياسية كانت أم اجتماعية أم روحية، لا تعتمد على القوة والإكراه وحدهما، بل تحتاج إلى خطاب يمنحها المعنى، ويبرر وجودها، ويصوغ صورتها في المخيال الجمعي، ويحول طاعتها من استجابة قسرية إلى سلوك يبدو طبيعيًا ومقبولًا. فالهيمنة الأكثر رسوخًا ليست تلك التي تجبر الإنسان على الخضوع بالقوة، وإنما التي تجعله يبنى لغة السلطة ومفاهيمها، ثم يعتقد أنه وصل إليها باختياره الحر.

احتكار اللغة واحتكار إنتاج المعنى

لكل سلطة معجمها الخاص، ومفرداتها التي تعيد من خلالها تسمية الواقع وفق مصالحها. فهي تحدد ما الذي يسمى أمّنا، وما الذي يوصف بالفوضى، وما الذي يعد طاعة أو تمردًا، وما الذي يقدم بوصفه حقيقة أو انحرافًا. وحين تستأثر السلطة بتعريف المفاهيم، فإنها لا تتحكم في الكلمات وحدها، بل تتحكم في الطريقة التي يفهم بها الناس الأحداث والوقائع. ولهذا فإن احتكار اللغة يقود تدريجيًا إلى احتكار نظام إنتاج المعنى. ومن يسيطر على إنتاج المعنى يمتلك سلطة عميقة على الوعي، لأنه لا يفرض على الإنسان ما يقوله فقط، بل يرسم له الحدود التي يفكر داخلها. وتبلغ الهيمنة ذروتها حين تتحول لغة السلطة إلى لغة المجتمع نفسه؛ فيتكلم الناس بمفرداتها، ويفسرون الواقع وفق تصنيفاتها، ويتبنون أحكامها، ويدافعون عن مصالحها من دون أن يدركوا أن هذه اللغة قد استوطنت وعيهم. عندها لا تحتاج السلطة إلى إعلان حضورها باستمرار، لأنها تتحول إلى صوت داخلي يتحدث في الإنسان ويوجه نظرته إلى ذاته والآخرين والعالم.

من الرقيب الخارجي إلى الرقيب الداخلي

أخطر أشكال السيطرة ما يتخفى داخل اللغة في صورة مسلمات وقيم ومفاهيم تبدو محايدة وطبيعية. فعندما تستقر لغة السلطة في اللاوعي، يتحول الرقيب الخارجي إلى رقيب داخلي. يبدأ الإنسان

بمراقبة أسئلته، ويخشى الاختلاف، ويستبعد بعض الأفكار قبل أن يفكر فيها، لأنه تعلم أن هناك أسئلة لا ينبغي طرحها، وحدودًا لا يجوز الاقتراب منها. وهنا تبلغ السلطة مرحلة متقدمة من الهيمنة؛ إذ لم تعد بحاجة إلى منع الإنسان من الكلام، لأن الإنسان أصبح يمنع نفسه. وقد يظن الفرد في هذه الحالة أنه يفكر بحرية، بينما تعيد أفكاره إنتاج منظومة المفاهيم والمعايير التي زرعتها السلطة فيه عبر التعليم والإعلام والقانون والخطاب العام. ومن هنا فإن تحرير الوعي يبدأ بنقد اللغة التي تشكل هذا الوعي، وفحص الكلمات التي تبدو بديهية، والسؤال عن المصالح المختصة خلف التعريفات والمصطلحات.

اللغة بين الإقناع والإخضاع

لا تظهر لغة السلطة في صورة واحدة. فقد تأتي في صيغة أمر صارم، وقد تتخذ لغة اللطف والاستعطاف، وقد تجمع بين الاثنين، بحيث يتخفى القسر خلف خطاب يبدو ودودًا ومطمئنًا. وقد تعيد السلطة تسمية أفعالها بلغة تجعلها أكثر قبولًا، أو تستخدم صورًا ورموزًا وسرديات تبرر سياساتها، وتصور وجودها على أنه شرط للأمن والاستقرار والحماية. ولهذا فإن اللغة ليست مجرد وصف للواقع، بل قد تصبح أداة لإعادة إنتاجه. فحين تنتشر مفردات معينة عبر المؤسسات التعليمية والإعلامية والقانونية والسياسية، تصبح جزءًا من الوعي العام، ويبدأ الناس باستخدامها للحكم على أنفسهم والآخرين. وعندئذ يصبح الخضوع أكثر رسوخًا، لأنه لم يعد مفروضًا من الخارج فقط، بل أصبح مدعومًا بمنظومة رمزية يشارك المجتمع نفسه في إعادة إنتاجها.

السلطة الروحية وصناعة المقدس

وكما تستخدم السلطة السياسية اللغة لبناء شرعيتها، تستطيع السلطة الروحية أن تستخدمها لترسيخ المعتقدات، من خلال المواعظ والطقوس والأدعية والحكايات والأمثال والخطابات الدينية. ومع التكرار، تستقر المفاهيم في الوعي والذاكرة، ثم ترتبط بالمقدس وبمشاعر الخوف والرجاء والثواب والعقاب، فتكتسب حصانة نفسية ورمزية تجعل مساءلتها أكثر صعوبة. ولا تقتصر وظيفة اللغة هنا على نقل المعتقد، بل تشارك في صياغته وتحديد طرائق تلقيه، ورسم الحدود بين المقدس والمدنس، والإيمان والضلال، والطاعة والعصيان. وحين يقترن المعتقد بالمكان المقدس، والمناسبة الدينية، والطقس الجماعي، فإنه ينتقل من فكرة يتلقاها العقل إلى تجربة تعيشها الذات بمشاعرها وذكرياتها وخيالها. وتزداد خطورة الأمر حين تتحدث السلطة الروحية باسم الله، وتمنح تفسيرها البشري صفة القداسة، بحيث تصبح طاعتها مرادفة لطاعة الله، ويصوّر الاعتراض عليها وكأنه اعتراض على الدين نفسه. وهنا يتحول الاجتهاد النسبي إلى حقيقة نهائية، ويصبح الخلاف الفكري تهديدًا للهوية والانتماء، لا مجرد مراجعة لفكرة أو تفسير.

الإيمان الحر في مواجهة احتكار الحقيقة

الإيمان الحر يختلف عن المعتقد المغلق الذي يحتكر النجاة والمعنى. فالإيمان في جوهره يمكن أن يكون مصدرًا للرحمة والسكينة والمعنى، وطاقة لتحرير الإنسان من الخوف والاستعباد، لا أداة لإلغاء عقله وإرادته. ويبدأ الانحراف عندما تستثمر سلطة ما حاجة الإنسان الروحية لتقدم تفسيرها الخاص بوصفه الحكم النهائي، وتغلق أبواب السؤال والنقد. أما الإيمان الذي يحفظ كرامة الإنسان، فلا يصادر العقل، ولا يجعل الصلة بالله مشروطة بالخضوع المطلق لوسيط بشري، ولا يحول النقد إلى جريمة دينية. وتتحرر لغة الإيمان عندما تميز بين النص المقدس وقرآته البشرية، وتعترف بأن فهم الإنسان للدين يبقى محدودًا ومتأثرًا بزمانه وثقافته وتجربته. وعندئذ تستعيد اللغة الدينية وظيفتها الأخلاقية والروحية: إيقاظ الضمير، وتغذية الأمل، وصيانة الكرامة، ومساعدة الإنسان على اكتشاف معنى وجوده.

تحرير اللغة بداية لتحرير الوعي

لا تهض المجتمعات ما لم تسترد اللغة حيويتها. وتتفتح على السؤال والنقد وتعدد الأصوات. فاللغة الحية لا تغلق الوعي على معنى نهائي، ولا تمنح شخصًا أو مؤسسة حق احتكار الحقيقة. إنها تسمح بإعادة تسمية الأشياء، وكشف ما تخفيه الخطابات المهيمنة، ومنح الإنسان القدرة على التعبير عن تجربته بصوته الخاص. ومن هنا تبدأ مقاومة الهيمنة بنقد لغتها، والكشف عن المصالح المستترة في مفرداتها، وتفكيك أباطم الإخضاع الكامنة في مفاهيمها. وتتحرر اللغة حين تستعيد قدرتها على تسمية الأشياء دون خوف، وتكشف الأقنعة اللفظية التي قد تمنح القمع شرعية، أو الإقصاء قبولًا، أو الخضوع صورة الطاعة الفضيلة. إن حرية الإنسان لا تكتمل ما لم تتحرر لغته من الخوف ومن ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة. فاللغة الحرة تعترف بحق الإنسان في السؤال والاعتراض والاختلاف، وتمنحه القدرة على التمييز بين صوته وصوت السلطة الذي قد يكون استوطن داخله. ولهذا فإن تحرير اللغة ليس مسألة أدبية أو لغوية فحسب، بل هو مشروع لتحرير الوعي نفسه. وحين يستعيد الإنسان حقه في إنتاج المعنى والسؤال عن المسلمات وإعادة فحص المفاهيم، يبدأ باسترداد حريته وكرامته. فالسلطة الأعمق هي التي تتحكم في الكلمات التي نفكر بها، والمقاومة الأعمق تبدأ حين غمّلك الشجاعة لإعادة التفكير في تلك الكلمات، وتحرير المعنى من الاحتكار، وإعادة اللغة إلى وظيفتها الإنسانية الأولى: أن تكون فضاءًا للفهم والحوار واكتشاف الحقيقة، لا أداة لإغلاق العقل وإخضاع الإنسان.



السيادة الانتقائية في العراق

بين المبدأ والممارسة .. أسئلة حول اتساق المعايير



أحمد نعيم الطائي

1 ما المقصود بالسيادة؟

- قرار وطني مستقل دون إملاعات خارجية
- حماية الأمن وصون الاستقرار
- إدارة الاقتصاد بما يخدم المصلحة الوطنية
- حماية الموارد والمصالح الحالية والمستقبلية



عراق قوي
مستقر
ذي قرار مستقل

2 الإشكالية التي يطرحها المقال

هل تطبق معايير السيادة بصورة ثابتة على جميع الانتهاكات؟

بحسب المقال، هناك استخدام انتقائي لمفهوم السيادة، حيث تستدعي في ملفات معينة وتفغل في ملفات أخرى وفقاً للمصالح السياسية والضغوط الخارجية.

3 أبعاد السيادة

- سياسية استقلال القرار
- أمنية حماية الدولة
- اقتصادية التحكم بالموارد
- علاقات خارجية مصلحة وطنية

4 سيادة انتقائية vs معيار وطني موحد

- | سيادة انتقائية | معيار وطني موحد |
|---------------------------|----------------------|
| تطبيق متفاوت للمعايير | اتساق في المواقف |
| تأثر بالضغوط الخارجية | القرار بيد المؤسسات |
| خدمة مصالح فئات محددة | مصلحة العراق أولاً |
| إضعاف ثقة المواطن بالدولة | تعزيز الثقة والشرعية |

5 حصر السلاح بيد الدولة

- ركيزة أساسية لقيام الدولة الحديثة
 - يعزز الاستقرار ويمنع الفوضى
 - يمكن من بسط سلطة القانون
- يطرح المقال هذا الملف ضمن جدل الضغوط الخارجية والتوازنات الإقليمية.

6 السيادة الاقتصادية

- تنويع الاقتصاد تقليل الاعتماد على النفط
- حماية الموارد من الهدر والفساد
- تقليل نقاط الضعف في سلاسل التوريد
- تقليل أدوات الضغط الخارجي عبر اقتصاد متماسك

7 العلاقات الخارجية

- علاقات متوازنة .. مصلحة وطنية
- الدول العربية
- إيران
- تركيا
- المجتمع الدولي
- توازن المصالح .. لا الارتهاق لا الانغلاق

8 المسار نحو سيادة راسخة (بحسب رؤية المقال)

- قرار وطني → معيار موحد → حماية المصالح → سياسة متوازنة مع الداخل والخارج

9 خلاصة المقال

- السيادة، وفق طرح الكاتب، تُقاس بقدرة الدولة على اتخاذ القرار والدفاع عنه سياسياً واقتصادياً وقانونياً ودبلوماسياً.



السيادة الانتقائية في العراق

أحمد نعيم الطائي

يرتبط ملف السيادة الوطنية في العراق ارتباطاً عضوياً بالملفات السياسية والأمنية والاقتصادية، ولا يمكن النظر إلى أي منها بمعزل عن الآخر، لأن السيادة ليست موقفاً سياسياً مؤقتاً، ولا شعاراً يُرفع عندما تتوافق الظروف مع مصالح هذا الطرف أو ذاك، وإنما هي منظومة متكاملة تعكس قدرة الدولة على امتلاك قرارها الوطني المستقل، وحماية أمنها، وإدارة اقتصادها، وصيانة مصالحها الوطنية. ومنذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، لم تتمكن الحكومات العراقية المتعاقبة من ترسيخ مفهوم القرار الوطني المستقل بالمعنى الكامل، الذي يعبر عن رؤية عراقية موحدة تجاه مختلف الأحداث والتحديات الداخلية والخارجية. ولذلك أصبح المشهد السياسي العراقي يشهد انقسامات واضحة وتبايناً في المواقف، حتى تجاه بعض القضايا التي تمس جوهر السيادة الوطنية ومفهوم الدولة. ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية والتساؤل الأكبر: هل أصبحت السيادة في العراق قضية مبدئية ثابتة، أم أنها تحولت في بعض الأحيان إلى موقف انتقائي تحكمه طبيعة الحدث والجهة المعنية به؟ فحين تتعرض الأراضي العراقية أو أجواؤها أو مصالحها الوطنية لأي انتهاك، يصبح من حق الدولة أن تتخذ موقفاً واضحاً ودفاعاً عن سيادتها. لكن المعيار الوطني نفسه يجب أن يُطبق على جميع الانتهاكات، أياً كان مصدرها، وأياً كانت الجهة التي تقف خلفه. فلا يمكن أن تكون السيادة صارمة في مواجهة طرف، ومتساهلة أمام طرف آخر، لأن هذا التفاوت يفقد مفهوم السيادة معناه الوطني الجامع.

السيادة أوسع من الجانب العسكري

السيادة لا تعني فقط منع التدخل العسكري الخارجي، بل تشمل أيضاً استقلال القرار السياسي والاقتصادي، والسيطرة على الموارد والثروات الوطنية، وحصر السلاح المنفلت بيد الدولة، ومنع تحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية عبر الضغوط الخارجية أو الصراعات التي تتجاوز حدوده. ومن هذا المنطلق يبرز ملف حصر السلاح بيد الدولة، وهو أحد الملفات التي طُرحت مؤخراً في سياق الضغوط الأمريكية الرامية إلى تقييد قدرات إيران والحد من فاعليتها وقدرتها على فتح جبهات أخرى تضع الولايات المتحدة وحلفاءها أمام تحديات إضافية. لكن التعامل مع هذا الملف يجب أن ينطلق من المصلحة العراقية أولاً، لا من رغبات الأطراف الخارجية. فإذا كان الهدف الحقيقي هو ترسيخ سيادة الدولة، فإن حصر السلاح ينبغي أن يكون قاعدة عامة تسري على الجميع، لا أداة تستخدم

ضد جهة يعينها وتُستثنى منها جهات أخرى. ولهذا ينبغي ألا يتحول ملف السيادة إلى شعار انتقائي، بل إلى قاعدة دستورية ومبدأ وطني موحد. فالدولة التي لا تحتكر قرار الحرب والسلم، ولا تملك الكلمة النهائية في استخدام القوة، لا تستطيع أن تدعي امتلاك السيادة الكاملة.

العلاقات الخارجية واستقلال القرار

في المقابل، فإن استقلال القرار الوطني لا يعني قطع العلاقات مع دول الجوار، أو معاداة العمل ضد مصالحها، كما لا يعني الانعزال عن المجتمع الدولي. فالعراق دولة ذات موقع جيوسياسي حساس، ومن الطبيعي أن تكون له علاقات ومصالح متينة وصادقة مع محيطه العربي والإقليمي والدولي. لكن الفرق كبير بين العلاقات المتوازنة التي تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وبين تحول العراق إلى مساحة تتقاطع فيها إرادات الآخرين على حساب إرادته الوطنية. وهنا تظهر أهمية بناء سياسة خارجية تقوم على التعاون مع الجميع، وعدم الدخول في محاور تضع مصلحة العراق في مرتبة أدنى من مصالح القوى المتنافسة. فاستقلال القرار لا يتحقق بالقطيعة، وإنما بالقدرة على إقامة علاقات متوازنة من دون الارتهان إلى أي طرف.

السيادة الاقتصادية جزء من السيادة الوطنية

الأمر ذاته ينطبق على الاقتصاد. فلا يمكن الحديث عن سيادة سياسية مكتملة بينما يبقى القرار الاقتصادي شديد الارتباط بعوامل وضغوط خارجية. فالسيادة الاقتصادية تعني امتلاك الدولة القدرة على حماية مواردها، وإدارة ثرواتها، وتنويع اقتصادها، وتقليل نقاط الضعف التي يمكن أن تتحول إلى أدوات ضغط على قرارها السياسي، سواء من الولايات المتحدة أو من غيرها. فالدولة التي تعتمد بصورة مفرطة على مصادر محدودة للدخل أو على قنوات خارجية حساسة في تجارتها وتحويلها تبقى معرضة للتأثير كلما تغيرت الظروف الدولية. ومن هنا فإن تعزيز السيادة الاقتصادية ليس ملفاً منفصلاً عن السياسة، بل هو جزء أساسي من بناء القرار الوطني المستقل. كما أن حماية الموارد الوطنية وإدارة الاقتصاد وفق رؤية عراقية واضحة تمثلان عنصرين أساسيين في تقوية قدرة الدولة على اتخاذ المواقف التي تراها مناسبة لمصالحها. فكلما ازدادت قدرة العراق على إدارة اقتصاده وموارده بكفاءة، اتسع هامش قراره السياسي وقلت قابليته للتأثر بالضغوط الخارجية.

الخلاف السياسي وحدود المصلحة الوطنية

إن المشكلة الحقيقية ليست في اختلاف العراقيين في آرائهم ومواقفهم، فالاختلاف السياسي ظاهرة طبيعية في أي مجتمع ديمقراطي. لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول الانقسامات السياسية إلى مواقف متعارضة بشأن المصلحة الوطنية نفسها، وعندما يصبح مفهوم السيادة خاضعاً للاصطفافات بدلاً من أن يكون معياراً ثابتاً فوقها. فيمكن للأحزاب والقوى السياسية أن تختلف في البرامج

والوسائل والعلاقات الخارجية، لكنها تحتاج إلى أرضية مشتركة عندما يتعلق الأمر بوحدة العراق وأمنه وحدوده وقراره السيادي. وإذا غابت هذه الأرضية، يصبح مفهوم الدولة نفسه عرضة للتجاذب، وتتحول الملفات السيادية إلى أدوات للصراع السياسي الداخلي. ولهذا فإن بناء مفهوم وطني للسيادة يتطلب الاتفاق على معيار واحد لا يتغير بتغير الجهة أو الطرف. فالانتهاك يبقى انتهاكاً مهماً كان مصدره، والتدخل يبقى تدخلاً مهماً كانت الدولة التي تقف خلفه، والسلاح الخارج عن قرار الدولة يبقى مشكلة سيادية مهما كانت هوية الجهة التي تملكه.

العراق بحاجة إلى سيادة واحدة

العراق لا يحتاج إلى سيادة انتقائية، ولا إلى سيادة تُرفع في وجه طرف وتُخفض أمام طرف آخر، بل يحتاج إلى سيادة وطنية واحدة، ومعيار واحد، وقرار دولة واحد. سيادة تحمي العراق من التدخلات الخارجية، وتحفظ في الوقت نفسه علاقاته المتوازنة والشفافة مع الجميع، وتمنع استخدام أراضيها ساحة للصراعات أو منطلقاً للاعتداءات على دول الجوار، ولا سيما إيران، وتضع مصلحة العراق فوق مصالح المحاور. وهذا يتطلب النظر إلى الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية باعتبارها أجزاء مترابطة من قضية واحدة. فلا قيمة لحصر السلاح إذا بقي القرار السياسي مرتعلاً، ولا تكتمل الاستقلالية السياسية إذا كان الاقتصاد قابلاً للضغط، ولا يكفي رفض تدخل خارجي معين مع القبول بتدخل آخر. فالسيادة الحقيقية تقوم على وحدة المعيار، وعلى قدرة الدولة على اعتماد الموقف نفسه عندما تتشابه الظروف، بصرف النظر عن هوية الطرف المعني.

خاتمة

إن السيادة الحقيقية لا تُقاس بعدد البيانات السياسية التي تصدر باسمها، ولا بالشعارات التي تطالب بتحقيقها، وإنما بقدرة الدولة على اتخاذ القرار الذي تراه مناسباً لمصالحها الوطنية، والدفاع عنه بالوسائل السياسية والاقتصادية والقانونية والدبلوماسية التي تملكها. كما لا يمكن بناء هذه السيادة إذا بقي القرار الوطني موزعاً بين إرادات داخلية وخارجية متعددة، أو إذا تحولت القضايا السيادية إلى أوراق تستخدم في الصراع السياسي. فالمطلوب هو أن يصبح العراق قادراً على إدارة علاقاته، وحماية موارده، وضبط السلاح، وصيانة أراضيه وأجوائه، من خلال معيار وطني واحد. وعندها فقط يمكن الحديث عن سيادة لا ترتبط بالظروف، ولا تتغير بتغير الأطراف، بل تصبح قاعدة ثابتة للدولة العراقية ومبدأ يحكم علاقاتها بمواطنيها وجيرانها والعالم، ويضع المصلحة الوطنية فوق جميع الاصطفافات والمحاور.



هجوم خط شرق غرب السعودي وتداعياته في إطار الاقتصاد السياسي الإقليمي



إحسان الموسوي

أكثر من مجرد هجوم ... إنه اختبار لأمن الطاقة واستقرار المنطقة



أهمية خط شرق غرب	
	طول الخط 1,200 كيلومتر
	الطاقة القصوى 7 ملايين برميل يومياً
	التدفقات الفعلية قبل الحادث حوالي 4 ملايين برميل يومياً
	يوفر مساراً بديلاً للتصدير بعيداً عن مضيق هرمز
	يمثل ركيزة لأمن الطاقة السعودي والإقليمي

تطورات الحادث	
	السعودية: طائرات مسيرة استهدفت الخط
	انطلقت من الأراضي العراقية بحسب المعطيات المعلنة
	العراق: العثور على موقع إطلاق في محافظة ميسان
	مباشرة تحقيقات أمنية وفنية في ملابسات الهجوم
	إعفاء مسؤولين أمنيين وإحالتهم إلى التحقيق

لماذا الخط استراتيجي؟	
	يقلل اعتماد السعودية على مضيق هرمز
	بضمن مرونة في تصدير النفط
	استهدافه يهدد استقرار أسواق الطاقة العالمية
	يرفع علاوة المخاطر في أسعار النفط
	يؤكد تحول الصراع الإقليمي إلى استهداف البنى التحتية للطاقة

إنتاج الألومنيوم في المنطقة (2024)			
الدولة	الدولة (ألف طن)	الألمنيوم (ألف طن)	البوكسيت (مليون طن)
	السعودية	745	1,900
	إيران	604.5	232
	تركيا	80	300
	العراق	-	-

واردات العراق من منتجات الألومنيوم (2024)			
المنتج	الكمية	القيمة (مليون دولار)	أهم المصادر
الصفائح والشرايح المستطيلة (غير المخلوط)	28,040 طن	104.7	السعودية (20,560 طن) الصين (7,350 طن)
ألومنيوم غير مشغول (مخلوط)	38.5 طن	0.1036	إيران
خامات ومركزات الألومنيوم	740 طن	0.3248	إيران

التجارة العراقية - السعودية (2025)	
واردات العراق من السعودية	66.4 مليون ريال
صادرات العراق إلى السعودية	6.2 مليار ريال

المصالح الاقتصادية بين البلدين متنامية وتحتاج إلى الاستقرار الأمني والسياسي

التداعيات الاقتصادية على العراق	
	ارتفاع محتمل في الإيرادات النفطية على المدى القصير
	زيادة تكاليف النقل والشحن والتأمين
	ارتفاع تكلفة السلع المستوردة
	ارتباط أكبر للموازنة بالتقلبات الجيوسياسية
	تأثير محتمل على القطاع الخاص والمستهلك

التحديات العراقية	
	استخدام الأراضي العراقية في صراعات إقليمية
	ضبط الحدود وتعزيز القدرات الاستخبارية
	الحفاظ على التوازن بين طهران والرباط
	منع ترسخ صورة العراق كساحة لتصفية الحسابات
	حماية العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار

الفرص العراقية	
	تعزيز التعاون مع السعودية في أمن الطاقة
	توسيع التجارة والاستثمار مع دول الخليج
	تطوير البنية التحتية والرقابة الحدودية
	تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة تعريف دور العراق الإقليمي
	ترسيخ مفهوم السيادة الوقائية

ماذا يجب أن يفعل العراق؟	
1	استكمال التحقيق بشكل مهني وشفاف
2	تحديد المسؤوليات وفق أدلة قابلة للتحقق
3	منع تكرار استخدام الأراضي العراقية
4	تأسيس آلية مشتركة مع الرباط لأمن الطاقة
5	الحفاظ على العلاقات الاقتصادية وعدم العقاب الجماعي

“ أمن الطاقة في المنطقة لا يمكن فصله عن أمن العراق ”

الخلاصة
هجوم خط شرق غرب ليس حادثاً منفرداً بل جزء من تحول إقليمي أوسع .. ومصصلحة العراق في تعزيز سيادته واستقراره وحماية مصالحه الاقتصادية مع جميع دول المنطقة.

” بناء دولة قادرة على ضبط حدودها هو الضمان الحقيقي لمستقبل العراق الاقتصادي والسياسي ”



هجوم خط شرق غرب السعودي وتداعياته في اطار الاقتصاد السياسي الاقليمي

إحسان الموسوي

الإسبوعية

الدراسات
السياسية
والاقتصادية

يمثل استهداف خط أنابيب شرق-غرب السعودي تطوراً يتجاوز حدود العمل العسكري المباشر، لأنه يضع في الواجهة سؤالين متداخلين: أمن الطاقة في الخليج، وقدرة العراق على حماية سيادته ومنع استخدام أراضيه في عمليات تستهدف دول الجوار. وتزداد حساسية الحادث بسبب الأهمية الاستراتيجية للخط، الذي يمتد قرابة ١٢٠٠ كيلومتر ويربط مناطق الإنتاج في شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الأحمر، ما يمنح المملكة مساراً مهماً لتصدير النفط بعيداً عن مضيق هرمز. وتبلغ الطاقة القصوى للخط نحو سبعة ملايين برميل يومياً، فيما كانت التدفقات الفعلية قبل الهجوم تدور عند مستويات أقل. وقد أكدت تقارير حديثة أن الهجوم ألحق أضراراً بعدة محطات ضخ وأدى إلى توقف مؤقت في حركة النفط عبر المسار قبل استئناف التشغيل بصورة تدريجية.

بين مكان الانطلاق وهوية المنفذ

قالت السعودية إن الطائرات المسيّرة التي استهدفت الخط انطلقت من الأراضي العراقية، ثم أعلنت بغداد أن التحقيقات الأمنية أثبتت انطلاق الهجوم من داخل العراق، مع العثور على منصات إطلاق في منطقة الطيب محافظة ميسان قرب الحدود الإيرانية. كما اتخذت السلطات العراقية إجراءات أمنية وأعفت مسؤولاً عسكرياً في المحافظة وأحالته إلى التحقيق. لكن من الضروري التمييز بين إثبات مكان انطلاق الهجوم وبين إثبات هوية الجهة التي خططت له أو مولته أو أصدرت قرار تنفيذه. فوجود منصة إطلاق داخل الأراضي العراقية يمثل خرقاً أمنياً خطيراً، لكنه لا يكفي وحده لتحديد المسؤولية السياسية النهائية قبل اكتمال التحقيقات وإعلان الأدلة. ومن هنا ينبغي التعامل مع الملف أولاً باعتباره قضية سيادة عراقية، لا مجرد مناسبة لتبادل الاتهامات. فالمشكلة الأساسية أن أرضاً عراقية استخدمت في عمل عسكري ضد دولة مجاورة من دون قرار معلن من مؤسسات الدولة.

ميسان وتحول الخرق المحلي إلى أزمة إقليمية

تكتسب محافظة ميسان حساسية خاصة بسبب موقعها الحدودي وصلاتها التجارية والأمنية مع إيران. ولذلك فإن أي عملية عسكرية تنطلق منها يمكن أن تتجاوز بعدها المحلي سريعاً وتتحوّل إلى أزمة بين بغداد والرياح، أو إلى عنصر جديد في التوتر الإقليمي. وقد اتخذ العراق إجراءات احترازية شملت عمليات أمنية وإغلاقاً مؤقتاً لمعبر الشلامجة مع إيران في سياق التحقيق ومحاولة منع مزيد من التصعيد. وهنا تظهر أهمية ما يمكن تسميته «السيادة

الوقائية»: أي ألا تكتفي الدولة بحماية أراضيها من الاعتداء الخارجي، بل تمنح أيضاً استخدام هذه الأراضي منصة لاعتداءات على الآخرين.

لماذا يمثل خط شرق-غرب هدفاً شديداً الحساسية؟

تكمّن القيمة الاستراتيجية للخط في أنه يسمح للسعودية بتجاوز مضيق هرمز ونقل جزء كبير من نفطها إلى البحر الأحمر. ولذلك فإن تعطيله لا يعني فقط الإضرار بمنشأة داخلية، بل ضرب أحد أهم البدائل السعودية في حال تعثر الملاحة في الخليج. وهذا يفسر حساسية الأسواق تجاه الهجوم. فالسوق النفطية لا تتفاعل فقط مع حجم البراميل المفقودة فعلياً، بل أيضاً مع احتمال استمرار التعطل، ومدة الإصلاح، وارتفاع كلفة التأمين والشحن، ومدى توافر طرق بديلة. وبعد الهجوم رفعت السعودية صادراتها من موانئ الخليج لتعويض جزء من التعطل، ثم استأنفت تشغيل الخط تدريجياً، وهو ما ساهم في تخفيف القلق في الأسواق.

العراق بين ارتفاع الأسعار وارتفاع المخاطر

قد يبدو ارتفاع أسعار النفط مفيداً للعراق في المدى القصير إذا بقيت صادراته مستقرة، لأن زيادة السعر تعني ارتفاع الإيرادات الحكومية. لكن هذا الجانب لا يمثل الصورة كاملة. فالعراق اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، وأي ارتفاع في الأسعار ناتج عن أزمة إقليمية واسعة قد يترافق مع زيادة تكاليف الشحن والتأمين والاستيراد، وارتفاع أسعار السلع، وتعطل الممرات التجارية، وزيادة المخاطر التي تواجه شركات الطاقة والاستثمار. وبالتالي فإن المكسب المالي المباشر من ارتفاع النفط قد يقابله ارتفاع في كلفة الاقتصاد كله. ولهذا فإن مصلحة العراق ليست في استمرار التوتر، بل في استقرار إقليمي يسمح باستمرار تصدير النفط والتجارة وجذب الاستثمار.

العلاقات العراقية-السعودية أمام اختبار

يضع الحادث العلاقات بين بغداد والرياح أمام اختبار حساس. فهذه العلاقات شهدت خلال السنوات الأخيرة توسعاً سياسياً واقتصادياً وعودة أكبر للتجارة وحركة المعابر والاستثمار. وأي اتهامات متسعة أو إجراءات عقابية واسعة يمكن أن تضر بهذه المصالح من دون أن تساعد في كشف المسؤولية الفعلية. ولذلك فإن الأفضل هو الفصل بين التحقيق الأمني وبين العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين الدولتين. ويمكن أن يتحول الحادث إلى فرصة لتعزيز التعاون الأمني، من خلال تبادل المعلومات، ومراقبة المخاطر الحدودية، وتطوير آليات مشتركة لحماية البنية التحتية للطاقة، ومنع استخدام الأراضي العراقية أو السعودية في أعمال تهدد أمن الطرف الآخر.

أمن الطاقة لم يعد ملفاً سعودياً فقط

بالنسبة إلى العراق، لا يمكن التعامل مع أمن

منشآت الطاقة الخليجية باعتباره شأنًا سعوديًّا بحتًا. فالعراق نفسه أحد أكبر منتجي النفط، ويعتمد على استقرار الممرات والأسواق والأسعار والتأمين البحري. ومع اتساع نطاق الهجمات على خطوط الأنابيب والموانئ والممرات البحرية، تصبح منشآت الطاقة جزءاً من مفهوم الأمن القومي، وليس مجرد أصول اقتصادية. والخطر الأكبر هو تحول المنطقة إلى فضاء تتبادل فيه الأطراف الرسائل العسكرية عبر منشآت الطاقة. فإذا تزامنت المخاطر في البحر الأحمر مع اضطرابات مضيق هرمز وتهدد خطوط البرية، فإن النظام الإقليمي للطاقة يواجه ضغطاً متعدد الاتجاهات.

التوازن العراقي بين الجوار والمحاور

يفرض الحادث على بغداد تحدياً إضافياً يتمثل في الحفاظ على علاقاتها مع السعودية ودول الخليج، وفي الوقت نفسه إدارة علاقتها مع إيران والقوى السياسية العراقية القريبة منها. لكن التوازن الحقيقي لا يعني الوقوف في منتصف المسافة بين الجميع، بل تثبيت قاعدة واحدة على الجميع: الأراضي العراقية لا تُستخدم للاعتداء على أي دولة، والعراق لا يقبل في المقابل انتهاك أراضيه أو تحويله إلى ساحة لتصفية الحسابات. وكلما كانت هذه القاعدة مؤسسية ومدعومة بقدرات استخبارية وأمنية فعلية، أصبح العراق أقل عرضة للضغوط وأكثر قدرة على الحفاظ على علاقاته المتوازنة.

الخاتمة

لا ينبغي قراءة استهداف خط شرق-غرب باعتباره حادثاً أمنياً منفرداً. فهو يكشف تحولاً أوسع في طبيعة الصراع الإقليمي، حيث أصبحت خطوط الأنابيب والموانئ ومسارات التجارة والطاقة جزءاً مباشراً من أدوات الضغط. وبالنسبة إلى العراق، لا يكمن الخطر فقط في أن هجوماً انطلق من أراضيه، بل في ترسخ صورة البلاد كساحة يمكن استخدامها في صراعات الآخرين. وهذه الصورة، إذا استقرت، ستكون كلفتها السياسية والاقتصادية أكبر من كلفة الحادث نفسه. أما إذا استكملت بغداد التحقيق بشفافية، وحددت المسؤوليات على أساس أدلة قابلة للتحقق، وطورت قدراتها على مراقبة الحدود ومنع تكرار استخدام أراضيها في عمليات خارجية، مع الحفاظ على علاقتها الاقتصادية والسياسية مع الرياض، فإن الأزمة يمكن أن تتحول إلى نقطة لإعادة تعريف مفهوم السيادة العراقية. فالدرس الأهم هو أن أمن الطاقة السعودي وأمن الاقتصاد العراقي مترابطان داخل بيئة إقليمية واحدة. ومصصلحة العراق الاستراتيجية تكمن في دولة قادرة على ضبط أراضيها، وحماية علاقاتها مع الجوار، ومنع استخدامها منصة للصراع، وجعل السيادة ممارسة أمنية واقتصادية يومية لا مجرد شعار سياسي.



رؤية استراتيجية لإنشاء مجمع صناعي متكامل

قائم على الطاقة الشمسية الحرارية (CSP) واسترداد الموارد
في المنطقة الاقتصادية الحرة لميناء الفاو الكبير حتى عام 2050

دراسة للجدوى الاقتصادية والبيئية والتنموية



رياض جابر العيداني

من مورد أحادي
إلى اقتصاد متنوع
من ميناء تجاري
إلى منصة إنتاجية
من الحاضر إلى
مستقبل مستدام



ميناء الفاو الكبير
بوابة العراق إلى العالم
ومحرك تنمية إقليمية

العراق
ميناء الفاو
البصرة

بيئة أنظف

خفض الانبعاثات
واستدامة الموارد

صناعات تنافسية

منتجات ذات
قيمة مضافة عالية

أمن مائي

مياه محلاة
للمدن والصناعة

طاقة مستدامة

كهرباء وحرارة
على مدار الساعة

موقع استراتيجي

ربط إقليمي
وأسواق عالمية

تنويع الاقتصاد

تقليل الاعتماد
على النفط

التحديات القائمة

الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية

نقص في الكهرباء والمياه

استيراد واسع للمنتجات الصناعية

محدودية القطاع الصناعي والتحويلي

تحديات بيئية وتزايد الملوحة في المياه

فكرة المشروع

إقامة مجمع صناعي متكامل يربط بين إنتاج الطاقة
الشمسية الحرارية وتحتلية المياه ومعالجة مياه الصرف
واسترداد الموارد والصناعات الكيميائية ضمن
دورة اقتصادية واحدة.

طاقة شمسية حرارية
(CSP)



المرحلة الأولى (مقترحة)

100 ميغاواط

محطة طاقة شمسية حرارية
(برج شمسي)

12 ساعة

تخزين حراري في الأملاح المنصهرة

تحتلية مياه البحر

باستخدام الحرارة والبخار من CSP

استرداد الموارد

من المحلول الملحي ومياه الصرف

تغذية الصناعات الكيميائية
بالمواد الأولية المستخلصة

أهم المنتجات المتوقعة

الكلور
والصودا الكاوية

مركبات
والمغنيسيوم والبروم

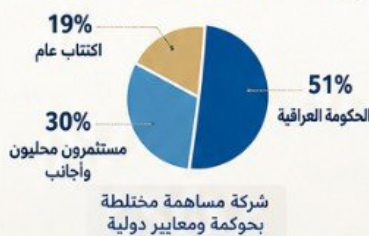
الأسمدة
والمغذيات

مياه محلاة
ومياه صناعية

غاز حيوي
وميثان

الهيدروجين الأخضر
والأمونيا الخضراء
(مستقبلاً)

الهيكل التمويلي المقترح



الأثار المتوقعة حتى 2050

- تنويع مصادر الإيرادات الوطنية
- خلق آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة
- تقليل الاستيراد وتعزيز ميزان التجارة
- خفض الانبعاثات الكربونية
- بناء قاعدة صناعية وطنية مستدامة
- تعزيز مكانة العراق كمركز إقليمي للصناعة والطاقة

خلاصة الرؤية

المشروع ليس مجرد محطة طاقة أو تحتلية مياه،
بل منظومة اقتصادية متكاملة تعيد تعريف دور ميناء الفاو
وتحوّل جنوب العراق إلى مركز إنتاجي ولوجستي إقليمي
منافس حتى عام 2050.

(للاطلاع على التقرير كاملاً،
يرجى الرجوع إلى الملف الأصلي للتحليل)



موارد اليوم.. لاقتصاد أكثر تنوعاً وغداً أكثر استدامة

رؤية إستراتيجية لإنشاء مجمع صناعي متكامل قائم على الطاقة الشمسية الحرارية (CSP) واسترداد الموارد في المنطقة الاقتصادية الحرة لميناء الفاو الكبير

حتى عام ٢٠٥٠

رياض جبار العيداني

الإسبوعية

الدراسات
الصفحة
٢٤

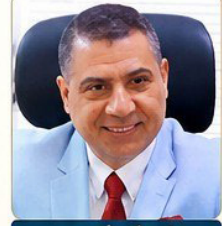
منتجات مثل الكلور والصودا الكاوية ومركبات معالجة المياه والأسمدة والأملاح الصناعية ومركبات المغنيسيوم والبروم والغازات الصناعية، مع إمكانية التوسع مستقبلاً نحو الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء. ويمثل هذا الجانب محاولة للانتقال من اقتصاد بيع المواد الأولية إلى اقتصاد تصنيع المشتقات ورفع القيمة المضافة المحلية. كما يمكن لتوطين هذه الصناعات في الفاو أن يولد أنشطة أخرى مرتبطة بها، من الصناعات البحرية وصيانة السفن إلى الصناعات المعدنية والغذائية ومواد البناء والتخزين وإعادة التصدير. ومن ثم لا تُقاس آثار المشروع بما ينتجه مباشرة فقط، بل بقدرته على تشكيل عقود صناعي يجذب الاستثمارات ويولد الطلب على الخدمات والعمالة والتكنولوجيا. اقتصادياً، تكتسب الرؤية أهميتها من تنوع مصادر الإيرادات، إذ لا يعتمد المشروع على منتج واحد. فإلى جانب بيع الكهرباء، توجد عوائد محتملة من المياه المحلاة والمياه الصناعية والغاز الحيوي والأسمدة والأملاح والمواد الكيميائية والخدمات المرتبطة بالمجمع. ومع ذلك، تكشف الدراسة أن ضخامة المشروع تفرض تحدياً حقيقياً يتعلق بحجم الاستثمار والعائد المالي المباشر. ولهذا تؤكد الحاجة إلى التنفيذ المرحلي، وتعظيم إيرادات المنتجات الصناعية عالية القيمة، والاستفادة من أدوات التمويل الأخضر، واحتساب المنافع غير المباشرة، مثل تقليل الاستيراد، وتحسين أمن المياه والطاقة، وخلق فرص العمل، وخفض الانبعاثات، وبناء قدرات صناعية وطنية. وفي جانب التمويل، تقترح الدراسة إنشاء شركة مساهمة مختلطة تمتلك الحكومة العراقية فيها ٥١٪، ويملك المستثمرون والشركات المحلية والأجنبية ٣٠٪، فيما يخص ١٩٪ للاكتتاب العام. ويهدف هذا النموذج إلى الجمع بين احتفاظ الدولة بالسيطرة الاستراتيجية والاستفادة من تمويل القطاع الخاص وخبرته وكفاءته التشغيلية، مع إشراك المواطنين في ملكية أصل اقتصادي طويل الأمد. بيئياً، يقوم المشروع على خفض استهلاك الوقود الأحفوري والانبعاثات، وإعادة استخدام المياه، وتقليل تصريف النفايات والمحاليل الملحية، وتحويل جزء كبير من المخلفات إلى موارد إنتاجية. ولذلك لا تُعامل الاستدامة هنا باعتبارها تكلفة إضافية، بل جزءاً من النموذج الاقتصادي نفسه. وفي المحصلة، تكمن القيمة الاستراتيجية للمقترح في إعادة تعريف دور ميناء الفاو في الاقتصاد العراقي. فإذا اقتصر الميناء على حركة البضائع، بقيت قيمته مرتبطة بالنقل والخدمات اللوجستية، أما إذا أُحيط بمنظومة متكاملة من الطاقة والمياه والصناعات الكيميائية والتحويلية واسترداد الموارد، فيمكن أن يتحول إلى قاعدة إنتاجية ولوجستية ترتبط بمشروع طريق التنمية والأسواق الإقليمية والدولية. وتقدم الدراسة بذلك تصوراً طموحاً للانتقال من إدارة الموارد بصورة قطاعية إلى إدارتها ضمن منظومة اقتصادية دائرية ومتكاملة، على أن نجاحها يعتمد على جودة الحوكمة، ودقة التخطيط، وقدرة الدولة على جذب رأس المال ونقل التكنولوجيا وإدارة مشروع متعدد القطاعات على مدى زمني طويل حتى عام ٢٠٥٠.

قابلية التوسع مستقبلاً، ونظام تخزين حراري يصل إلى نحو ١٢ ساعة. ويعني ذلك أن المشروع لا يعتمد على إنتاج متقطع مرتبط حصراً بساعات النهار، بل يسعى إلى توفير قدر أكبر من الاستقرار التشغيلي، وهو أمر ضروري عندما ترتبط المحطة بمنشآت صناعية وتحلية تحتاج إلى إمداد مستمر بالطاقة. وتظهر أهمية الرؤية بصورة أوضح عند الانتقال من الطاقة إلى المياه. فالدراسة لا تنظر إلى تحلية مياه البحر بوصفها عملية تنتهي بإنتاج المياه العذبة والتخلص من المحلول الملحي، بل تسعى إلى تحويل محطة التحلية إلى جزء من سلسلة إنتاج صناعية. فالحرارة والبخار الناتجان عن محطة الطاقة الشمسية يمكن استخدامهما في عمليات التحلية، بينما تُوجّه المياه المنتجة إلى الميناء والمنطقة الاقتصادية الحرة والمنشآت الصناعية والخدمات والسكان، مما يساهم في معالجة أحد أكثر التحديات حساسية في البصرة، والمتمثل في تراجع نوعية المياه وارتفاع الملوحة. أما المحلول الملحي المركز الناتج عن التحلية، الذي يمثل في المشروعات التقليدية عبئاً بيئياً، فيتحول في هذه الرؤية إلى مورد اقتصادي. وتقترح الدراسة استخلاص الأملاح والمركبات والمعادن منه، ومن بينها كلوريد الصوديوم ومركبات المغنيسيوم والكالسيوم والبوتاسيوم والبروم ومشتقاته. وهنا تتضح فلسفة المشروع بصورة أكبر؛ فالمادة التي تُعامل عادة باعتبارها نفاية تتحول إلى مادة أولية للصناعة الكيميائية، مما يخفف الأثر البيئي للتصريف في البيئة البحرية ويولد نشاطاً اقتصادياً جديداً. ويُطبق المنطق نفسه على مياه الصرف الصحي. فبدلاً من إنشاء محطة معالجة غايتها التخلص الآمن من المياه الملوثة فقط، تقترح الدراسة مركزاً لاسترداد الموارد ينتج مياه معالجة قابلة لإعادة الاستخدام، وغازاً حيوياً، وأسمدة عضوية ومعدنية، ومغذيات ومواد يمكن الاستفادة منها صناعياً. ويُعد الغاز الحيوي، ولا سيما الميثان المستخلص منه، عنصراً مهماً في منظومة التكامل، إذ يمكن استخدامه لتوفير طاقة احتياطية خلال فترات انخفاض الإشعاع الشمسي، مما يزيد مرونة المنظومة ويقلل حاجتها إلى الوقود الأحفوري التقليدي. وبذلك تتشكل داخل المجمع دورة مترابطة: الطاقة الشمسية تنتج الكهرباء والحرارة، والحرارة تشغل التحلية والصناعات، والتحلية تنتج المياه ومحاليل ملحية غنية بالمعادن، ومياه الصرف تتحول إلى مياه معالجة وغاز وأسمدة، ثم تغذي هذه المخرجات الصناعات الكيميائية والتحويلية. وهذه العلاقة هي التي تمنح المشروع طابعه المختلف عن المشروعات المنفصلة، لأنها ترفع معدل الاستفادة من كل وحدة من الطاقة والمياه والمواد الخام، وتخفف الفاقد وتكاليف التخلص من المخلفات. وتقترح الدراسة أن تكون الصناعات الكيميائية أحد المحركات الاقتصادية الرئيسة للمجمع، بحيث لا يقتصر النشاط على إنتاج الكهرباء والمياه، بل يمتد إلى

تطرح الدراسة رؤية تتجاوز التعامل التقليدي مع مشروعات الطاقة والمياه والصناعة بوصفها قطاعات منفصلة، وتتجه نحو بناء منظومة إنتاجية مترابطة في ميناء الفاو الكبير والمنطقة الاقتصادية الحرة، بحيث يصبح إنتاج الطاقة وتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف واسترداد الموارد والصناعات الكيميائية حلقات متكاملة ضمن دورة اقتصادية واحدة. ومن هذه الزاوية، لا تتمثل القيمة الأساسية للمشروع في إنشاء محطة كهرباء أو منشأة تحلية جديدة فحسب، وإنما في إعادة صياغة العلاقة بين الموارد والطاقة والصناعة ضمن نموذج يقوم على التكامل الصناعي والاقتصاد الدائري، مما يسمح بتقليل الهدر وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. تنطلق الدراسة من تشخيص مشكلة بنوية في الاقتصاد العراقي، تتمثل في استمرار الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية، مقابل محدودية مساهمة القطاعات الصناعية والتحويلية والطاقة المتجددة والأنشطة ذات القيمة المضافة. وفي الوقت نفسه، يواجه العراق تحديات متزايدة في الكهرباء والمياه ومعالجة مياه الصرف، إلى جانب استيراد عدد كبير من المنتجات والمواد التي يمكن إنتاجها محلياً إذا توفرت بنية صناعية متكاملة. ومن هنا تنظر الدراسة إلى المشروع المقترح بوصفه أداة لإعادة بناء جزء من القاعدة الإنتاجية العراقية، لا مجرد استجابة لمشكلة نقص الطاقة. وتكتسب منطقة الفاو أهمية مركزية في هذه الرؤية، فميناء الفاو الكبير والمنطقة الاقتصادية الحرة ومشروع طريق التنمية والمناطق الصناعية والخدمات اللوجستية المخطط لها يمكن أن تنقل جنوب العراق من وظيفة تصدير المواد الأولية واستقبال السلع المستوردة إلى وظيفة أكثر تعقيداً تقوم على الإنتاج والتصنيع وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية. وبذلك يصبح توفير الطاقة والمياه والمواد الأولية الصناعية داخل المنطقة شرطاً أساسياً لنجاح المشروع الاقتصادي الأكبر المرتبط بميناء الفاو، وليس مجرد خدمة مساندة له. وفي قلب هذه المنظومة تضع الدراسة محطة للطاقة الشمسية الحرارية المركزة CSP بتقنية البرج الشمسي. ولا يأتي اختيار هذه التقنية من أجل إنتاج الكهرباء فقط، بل لأنها تسمح أيضاً بتوليد حرارة صناعية مرتفعة وتخزين الطاقة في الأملاح المنصهرة، مما يتيح استمرار التشغيل بعد غروب الشمس وخلال فترات انخفاض الإشعاع. وبهذا تختلف وظيفتها عن المحطات الشمسية التقليدية القائمة على الخلايا الكهروضوئية، إذ تتحول إلى مركز لإدارة الطاقة داخل المجمع الصناعي، فتزود الشبكة بالكهرباء، وتوفر في الوقت نفسه الحرارة والبخار اللازمين لمنشآت التحلية والصناعات الكيميائية والعمليات الصناعية الأخرى. وتقترح الدراسة مرحلة أولى بقدرة ١٠٠ ميغاواط، مع



المبادرة الوطنية للإصلاح؛ الرسالة الأسبوعية إلى رئيس مجلس الوزراء والحكومة



ليث شبير

متابعة القرار من صدوره إلى التنفيذ.. وقياس الأثر على المواطن

”تجربة عراقية غير مسبوقة
لمتابعة القرار الحكومي
وبناء سجل تراكمي يختبر
ما تحقق وما تعثر وما يحتاج
إلى قرار جديد.“



أبرز ملفات الأسبوع

- السلاح والسيادة
- الطاقة
- المياه
- السكن
- الزراعة
- الإصلاح المالي

1 منهج مبادرة الإصلاح

متابعة دقيقة ومسؤولة



2 مبدأ المتابعة بالاستثناء والأولوية

- لا نعيد ملفاً لم يتغير
- لا نرفع حالة بلا دليل
- لا ننسب أثراً بلا إثبات
- لا نعرض مشكلة بلا قرار مطلوب
- حالة خاصة:
«غير قابل للتقييم بعد»
للقرارات التي بدأت إجراءاتها
ولم تتوفر البيانات الكافية.

3 الملفات الرئيسية لهذا الأسبوع

- 01 حصر السلاح وسيادة القرار
- 02 الطاقة وأسعار النفط
- 03 المياه والأمن المائي
- 04 السكن والخدمات
- 05 الزراعة والأمن الغذائي
- 06 الإصلاح المالي

4 الملف المحوري | NRI-002 | حصر السلاح وسيادة القرار

4.1 سنجار.. من الحوار إلى الاجراء



- بدء تسليم سلاح فصائل سنجار إلى الدولة
- خضوع جبل سنجار للسلطة الاتحادية
- تنظيم اوضاع المنتسبين ودمج المؤهلين
- ربط المعالجة الأمنية بإعمار سنجار

الحالة: قيد التنفيذ

4.2 ميسان.. من ثبوت الخرق إلى التفكيك



- تأكيد انطلاق اعتداءات من داخل ميسان
- تشكيل مجلس تحقيقي وإعفاء قيادات أمنية
- الغثور على منصات لإطلاق طائرات مسيرة
- قرب الحدود مع إيران
- تحقيق مشترك مع الجانب الإيراني

الحالة: قيد التنفيذ

5 الفرص المتاحة

- تعزيز سيادة الدولة
- استثمار الاستقرار
- تنمية المحافظات المتضررة

6 التحديات

- استمرار التهديدات الأمنية
- تقلبات أسعار الطاقة
- شحة المياه وتغير المناخ

7 الأولويات المقترحة

- إعلان خطط تنفيذية بمواعيد واضحة
- نشر مؤشرات قياس دورية
- تعزيز التنسيق بين الوزارات والأجهزة

الخلاصة

تحويل القرار الحكومي من خبر يومي إلى مسار مسؤول قابل للقياس والتقييم من أجل دولة أقوى وخدمات أفضل للمواطن.



المبادرة الوطنية للإصلاح؛ الرسالة الأسبوعية إلى رئيس مجلس الوزراء والحكومة

ليث شبر

الإسبوعية

لجنة الدراسات
السياسية
والاقتصادية
٢٠٢٦

دولة رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزبيدي المحترم، السادة أعضاء مجلس الوزراء المحترمون، تواصل المبادرة الوطنية للإصلاح تجربتها في متابعة القرار الحكومي من لحظة صدوره إلى تنفيذه وقياس أثره في حياة المواطن، عبر رسالة أسبوعية لا تكتفي برصد النشاط الحكومي، بل تبني سجلاً تراكمياً يوضح ما تحقق، وما تعثر، وما تغيرت ظروفه، وما يحتاج إلى قرار جديد. وقد اعتمدنا في هذا العدد منهج المتابعة بالأولوية والاستثناء؛ فلا نعيد ملفاً لم يشهد تغييراً، ولا نرفع تقييماً من دون دليل، ولا ننسب أثراً من دون إثبات، ولا نعرض مشكلة من دون تحديد القرار المطلوب لمعالجتها.

حصر السلاح وسيادة القرار

يمثل هذا الملف مركز الثقل في الأسبوع الحالي، بعدما شهد تطورات متزامنة في سنجار وميسان، بالتزامن مع اقتراب استحقاق ٣٠ أيلول في سنجار، أعلن رئيس مجلس الوزراء بدء تسليم سلاح بعض التشكيلات إلى الدولة، وإخضاع جبل سنجار للسلطة الاتحادية، مع تنظيم أوضاع المنتسبين ودمج المؤهلين في المؤسسات الرسمية. وتمثل هذه الخطوة أول انتقال واضح من الحوار إلى الإجراء، لكنها تحتاج إلى برنامج تنفيذي يحدد كميات السلاح، والجهات المستلمة، والجداول الزمنية، وخطة انتشار القوات الاتحادية، وأعداد المشمولين بالدمج.

الحالة: قيد التنفيذ

القرار المطلوب: نشر خطة مختصرة للمراحل والمواعيد والمسؤوليات ومؤشرات الإنجاز. أما في ميسان، فقد أكدت الحكومة وقوع اعتداءات انطلقت من داخل المحافظة واستهدفت المملكة العربية السعودية، واتخذ رئيس مجلس الوزراء إجراءات شملت التحقيق وتغيير عدد من القيادات الأمنية. كما عُثِر على منصات لإطلاق طائرات مسيرة قرب الحدود العراقية-الإيرانية. وتبقى المعالجة الحقيقية مرتبطة بكشف الجهة المنفذة، ومصادر التمويل والإسناد، ومسار دخول المعدات، وأسباب إغراق المنظومة الاستخباراتية في اكتشاف النشاط قبل وقوعه.

الحالة: قيد التنفيذ

القرار المطلوب: وضع سقف زمني للتحقيق، وإعلان نتائجه الأساسية، وإعداد خطة خاصة لحماية المحافظات الحدودية من الطائرات المسيرة ومنصات إطلاقها.

استحقاق ٣٠ أيلول والسيادة الفعلية

تؤكد أحداث سنجار وميسان أن السيادة لا تقاس فقط بانتهاء مهمة قوات أجنبية أو إعادة توزيعها، بل بقدرة الدولة على إدارة أمنها ومنع استخدام أراضيها وأجوائها ومياهها في صراعات الآخرين. ومع اقتراب ٣٠ أيلول، تحتاج الدولة إلى إحاطة وطنية موحدة تبين ما الذي سينتهي، وما الذي سيستمر ضمن

العلاقات الثنائية، وما المهام التي تنتقل إلى المؤسسات العراقية، وما حجم جاهزيتها لتحمل المسؤولية كاملة. القرار المطلوب: إصدار مصفوفة انتقال تحدد المهام والقدرات والمسؤوليات ومخاطر الفراغ ومؤشرات الجاهزية.

استكمال التشكيلة الحكومية

بدأت الحوارات السياسية لاستكمال الحكومة، لكن لم تُعلن أسماء المرشحين أو موعد جلسة التصويت حتى الآن. وبعد أكثر من مئة يوم، يصبح تأخر استكمال الوزارات ذات الصلة المباشرة بالأمن والقانون والسيادة عاملاً يضعف وضوح المسؤولية التنفيذية.

الحالة: متعثر

القرار المطلوب: تحديد موعد نهائي لإحالة المرشحين إلى مجلس النواب والتصويت عليهم.

النفط والطاقة وحماية الإيرادات

عَدَلَ مجلس الوزراء آلية بيع النفط الخام والمنتجات النفطية لضمان استمرار التصدير في ظل اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز. ومع ارتفاع تكاليف التأمين والخصومات والمخاطر، لم يعد حجم الصادرات وحده مؤثراً كافياً. المؤشر الأدق هو صافي قيمة البرميل العراقي بعد خصم النقل والتأمين والتخزين والمخاطر والخسائر الناتجة عن تعطل الإنتاج. القرار المطلوب: اعتماد مؤشر شهري لصافي قيمة البرميل، مع خطة لحماية الناقلات والمياه الإقليمية وتسريع منافذ التصدير البديلة. وفي قطاع الغاز، يمثل عقد تطوير حقل عجيل فرصة مهمة لمضاعفة إنتاج الغاز وربطه بمحطات الكهرباء، وهو ما قد يقلل الاستيراد وحرق الغاز ويرفع تجهيز الطاقة. الحالة: غير قابل للتقييم بعد. القرار المطلوب: نشر الجدول التنفيذي للعقد، وربط كل مرحلة بكمية غاز إضافية تدخل فعلياً إلى منظومة الكهرباء. أما الاتفاقيات مع شركة شيفرون، فلا يمكن تقييمها بحجم اسم الشركة وحده، بل بما تضيفه للعراق من استثمار وطاقة وتكنولوجيا وفرص عمل ومحتوى محلي.

السكن والمدن الجديدة

أعلنت الحكومة تهيئة أكثر من ٢١٦ ألف قطعة أرض ضمن المرحلة الأولى من مشروع المليون قطعة في خمس عشرة محافظة، مع إطلاق التسجيل في تشرين الأول وشمل الفئات التي لا تمتلك عقاراً. لكن نجاح المشروع لا يقاس بعدد القطع فقط، بل بتحول الأرض إلى سكن صالح للحياة تتوافر فيه المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي. القرار المطلوب: نشر حصة كل محافظة ومعايير المفاضلة وآلية الاعتراض، ووضع ضوابط تمنع المضاربة بالأراضي قبل تحقيق الغرض السكني. كما شهد ملف المدن الجديدة تقدماً في تخصيص الأراضي والتمويل والتخطيط، لكن السؤال الأساسي ما يزال يتعلق بوظيفة كل مدينة الاقتصادية. فالمدينة التي لا تولد فرص عمل ستتحول إلى تجمع سكني يعتمد على المدينة الأم. القرار المطلوب: إعداد بطاقة تأسيس لكل مدينة

تحدد الوظيفة الاقتصادية والسكان المستهدفين وفرص العمل والطاقة والمياه والبنى التحتية.

الزراعة والمياه

برز خلال الأسبوع ضغط جديد في ملف وقود الزراعة، مع احتجاج مزارعين على ارتفاع سعر الكاز وتأخر المستحقات. وترتبط هذه القضية مباشرة بالأمن الغذائي، لأن ارتفاع الوقود وتكاليف الإنتاج ينتقل إلى أسعار المحاصيل والغذاء. القرار المطلوب: إصدار حزمة مشتركة بين وزارات النفط والزراعة والمالية والموارد المائية تحدد سعر الوقود والكميات وجدول دفع المستحقات والخطة الزراعية. وفي ملف «النفط مقابل الماء» مع تركيا، جرى تحديد سقف أولي للنفط المصدر لتمويل المشروعات، لكن لم تُعلن حتى الآن قائمة واضحة بالمشروعات أو كلفتها أو أثرها المالي. القرار المطلوب: نشر ملحق تنفيذي يربط كل كمية نفط مصدرة بمشروع محدد وكلفة ومدة ونتيجة مائية قابلة للقياس.

الإيرادات غير النفطية والأمنية

أعلنت الحكومة بدء أتمتة النظامين الضريبي والكمركي واعتماد الاستقطاع المسبق اعتباراً من تشرين الأول، وهي خطوة يمكن أن تسهم في زيادة الإيرادات وتقليل التدخل البشري والتسرب المالي. لكن نجاحها يحتاج إلى خط أساس واضح قبل التنفيذ. القرار المطلوب: تثبيت بيانات أيلول مرجعاً للمقارنة، ونشر تقرير شهري يوضح الإيرادات وزمن الإنجاز ونسبة الأتمتة وكلفة التحصيل.

العراق وBRICS

في ظل إعادة تشكيل شبكات التجارة والطاقة والتمويل عالمياً، يمكن للعراق دراسة علاقته بمجموعة BRICS ضمن سياسة تنويع الشراكات، لا الانتقال من محور إلى آخر. القرار المطلوب: تشكيل فريق حكومي-برلماني متخصص لدراسة متطلبات العلاقة مع المجموعة ومكاسبها وتحدياتها، وإعداد تقرير أولي خلال سنتين يومياً.

من متابعة الأخبار إلى ذاكرة الدولة

تكمُن قيمة هذه الرسالة في تحويل القرار إلى نتيجة قابلة للقياس: السلاح يقاس بما تسلمته الدولة، والتحقيق بما كشفه ومنع تكراره، وعقد الغاز بما أدخله فعلياً إلى محطات الكهرباء، والنفط المصدر بما حققه من قيمة صافية أو مياه محفوظة، والأرض بما تحولت إليه من سكن، والمدينة بما ولدته من عمل، والأتمتة بما خفضته من الوقت والتسرب المالي. هذه ليست متابعة من خارج الدولة، بل مساهمة وطنية تساعد على قياس المسافة بين القرار والنتيجة. نحن نرصد لكي نعرف، ونشخص لكي نفهم، ونقترح لكي نعالج، ونتابع لكي نثبت مقدار ما تغير. وهذه هي مساهمتنا الأسبوعية في بناء الدولة.



السيادة الوطنية ليست مجرد شعار يُرفع في المناسبات



د. أحمد صدام كاظم الساعدي

“ دولة ذات سيادة
تقرر بنفسها
وتدير علاقاتها
بما يحقق مصلحة
شعبها ”



القرار الوطني .. أساس الدولة .. وضمان المستقبل



” السيادة الحقيقية
تُمارس في الواقع
وليس في الخطاب
فقط ”

جوهر السيادة

السيادة في جوهرها هي القرار



المصلحة
الوطنية

تقديم مصلحة العراق
وشعبه



المؤسسات
الدستورية

احترام القرار
إلى الدستور والقانون



القرار
الوطني

قرار مستقل
من إرادة عراقية

معادلة الانكشاف

من التأثيرات إلى ضعف السيادة



تأثيرات
خارجية



تقاطعات
داخلية



تعدد
مراكز القوة



تجاذب
القرار



ضعف
السيادة

بعد 2003 .. بيئة سياسية وأمنية معقدة



تغيير
النظام السياسي



إعادة تشكيل
المؤسسات



تداخل العوامل
الداخلية والخارجية



تعدد
المشهد السياسي
والأمني

العراق بعد 2003 دخل مرحلة جديدة في ظروف شديدة التعقيد

السيادة لا تعني العزلة

علاقات متوازنة .. لا تبعية

التعاون الدولي المشروع



• تبادل المصالح
• الشراكة الواضحة
• مكافحة الإرهاب
• التنمية والاستثمار

لا يتعارض مع السيادة

التبعية لمرار الآخرين



• فقدان القرار المستقل
• الاستخدام الأراضي العراقية
• خدمة مصالح خارجية
• المساس بالسيادة

يهدد السيادة

الانقسام والتدخل .. حلقة مفرغة



تعميق
الانقسام
الداخلي



تدخل
خارجي



البحث عن
سند خارجي



ضعف
المشعر
الوطني

الانقسام الداخلي منفذ للتدخل الخارجي .. والتدخل الخارجي يعمق الانقسام

القيم الجامعة من القرآن الكريم



العدل



الأمانة



الحرمة



الوفاء



الكرامة



الظلم

قيم جامعة لبناء مجتمع متماسك ودولة قوية

مسار استعادة السيادة



إعادة بناء
الثقة



تقوية
مؤسسات الدولة



ترسيخ
المواطنة



إدارة الاختلاف
بالحوار والمؤسسات



قرار عراقي
مستقل

دولة قوية .. مجتمع متماسك .. قرار مستقل

“ من عراق قوي
ومستقر
إلى مستقبل أفضل
لأبنائه ”

القرار عراقي
السيادة عراقية
المصلحة العليا مصلحة العراق وشعبه



السيادة الوطنية ليست مجرد شعار يُرفع في المناسبات

د. أحمد صدام كاظم الساعدي

السيادة الوطنية ليست مجرد شعار يُرفع في المناسبات، ولا تقتصر على امتلاك الدولة حدوداً ومؤسّسات وعلماً ونشيداً وطنياً، وإنما جوهرها الحقيقي هو القرار: أي أن يكون القرار المتعلق بمصالح الدولة وشعبها صادراً عن سلطتها الوطنية ومؤسّساتها الدستورية، لا أن يكون انعكاساً لإرادة قوى أخرى تتجاوز الدولة أو تؤثر في قرارها من خارجها. ومن هنا، فإن الحديث عن السيادة العراقية يقودنا بالضرورة إلى سؤال أكثر عمقاً: هل استطاعت الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أن تبني قراراً وطنياً مستقلاً، أم أن القرار ظل عرضة لتأثيرات داخلية وخارجية متشابكة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى قدر كبير من التجرد، بعيداً عن التعميم أو تحميل طرف واحد مسؤولية كل ما جرى. فالعراق بعد عام ٢٠٠٣ دخل مرحلة سياسية جديدة في ظروف شديدة التعقيد، وكانت الولايات المتحدة صاحبة الدور الأبرز في إعادة تشكيل النظام السياسي والأمني. وقد تركت طبيعة هذا التغيير وآلياته أثراً عميقاً في بنية الدولة والمجتمع، إذ لم يكن العراق مجتمعاً مجرداً من تاريخه وتركيبته الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، بل كان بلداً يمتلك خصوصيته وتنوعه وتراكماته التاريخية. ومن هنا يمكن القول إن جزءاً من المشكلة تمثل في أن بعض التصورات التي فرضت أو دُعمت في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ لم تطبق دائماً من خصوصية الواقع العراقي بكل تعقيداته، بقدر ما انطلقت من رؤى ومصالح دولية وإقليمية. غير أن الإنصاف يقتضي ألا ننظر إلى التدخل الخارجي باعتباره العامل الوحيد؛ فالتدخل الخارجي لا يستطيع أن يتحول إلى نفوذ دائم ما لم يجد داخل الدولة والمجتمع قوى محلية تقاطع مصالحها معه، أو تستفيد من وجوده، أو تستند إليه في مواجهة خصومها. وهنا تظهر المشكلة الثانية، وهي تعدد مراكز القوة والتأثير داخل العراق. فعندما تصبح بعض القوى السياسية أو الاجتماعية مرتبطة بمصالح أو حسابات خارج الحدود، يصبح القرار الوطني عرضة للتجاذب، وقد تتحول الدولة من صاحبة قرار إلى ساحة تقاطع فيها قرارات ومصالح متعددة. وهذه الحالة لا يمكن نسبتها إلى كون عراقي بأكمله، لأن داخل كل المكونات اتجاهات وطنية مختلفة، وإنما ينبغي النظر إليها بوصفها سلوكاً مارسته بعض القوى والشخصيات وفق مصالحها السياسية. إن السيادة، في معناها الحقيقي، لا تعني قطع علاقة العراق بالعالم، ولا تعني رفض التعاون الدولي أو الإقليمي، فالدول جميعاً تتبادل المصالح والعلاقات والتحالفات. وإنما يكمن الفارق في أن تكون هذه

العلاقات نابعة من قرار الدولة، وأن تخدم مصلحة البلد، لا أن تتحول الدولة إلى طرف تابع لقرار الآخرين أو إلى ساحة تقاطع فيها إراداتهم على حساب إرادتها الوطنية. ويعني ذلك أن استقلال القرار لا يُقاس فقط بالمواقف المعلنة، بل بقدرة مؤسّسات الدولة على تحويل المصلحة الوطنية إلى سياسة مستقرة لا تتبدل بتبدل الضغوط أو الاصطفافات. فحين تكون المرجعية في القرارات الكبرى هي الدولة ومؤسّساتها، يصبح الخلاف السياسي قابلاً للإدارة داخل الإطار الوطني. أما حين تتعدد المرجعيات وتتقدم المصالح الجزئية على المصلحة العامة، فإن السيادة تفقد مضمونها العملي، حتى وإن بقيت قائمة في النصوص والخطابات. ولهذا فإن بناء السيادة يحتاج إلى توافق على أن الدولة هي الإطار الجامع، وأن المصلحة العراقية هي نقطة الالتقاء التي ينبغي أن تعلق على المصالح الحزبية أو الفئوية أو الخارجية. ولا يمكن فصل الأزمة السياسية عن البعد الاجتماعي والثقافي والفكري. فالمجتمع العراقي يحمل موروثاً تاريخياً ودينيّاً وثقافياً واسعاً، وفيه روايات واتجاهات واجتهادات متعددة. وقد أسهم اختلاف القراءات التاريخية والدينية، في بعض مراحل التاريخ، في إنتاج حساسيات وانقسامات، ثم جاءت السياسة الحديثة لتوظف بعض هذه الاختلافات في الصراع على النفوذ والسلطة. والمشكلة لا تكمن في مجرد وجود الاختلاف؛ فالاختلاف سنة إنسانية، وإنما تكمن في تحويله إلى وسيلة للقطيعة والاستعداد والاستقواء بالآخر. وعندما يضعف المشترك الوطني، يصبح لكل جماعة أو قوة مرجعها السياسي والاجتماعي الذي تبحث من خلاله عن حماية مصالحها، وقد يصل الأمر أحياناً إلى البحث عن سند خارج الحدود. وهنا تقاطع المسألة الداخلية مع العامل الخارجي، فيصبح الانقسام الداخلي منفذاً للتدخل الخارجي، ويصبح التدخل الخارجي بدوره عاملاً في تعميق الانقسام الداخلي. وبهذا تتكون دائرة متبادلة يصعب الخروج منها ما لم يُعد بناء الثقة بالمؤسّسات والقرار الوطني. ولهذا فإن معالجة مشكلة السيادة العراقية لا يمكن أن تكون أمنية فقط، ولا سياسية فقط، وإنما تحتاج إلى إعادة بناء الثقة بين الشعب والدولة، وإعادة الاعتبار لمؤسّسات الدولة، وترسيخ مفهوم المواطنة، بحيث يكون الانتماء إلى العراق ومصلحته العليا هو الإطار الذي تنظم تحته جميع الاختلافات السياسية والدينية والاجتماعية. فالمواطنة لا تلغي الانتماءات الأخرى، لكنها تمنع تحولها إلى بدائل عن الدولة أو إلى منافذ لتغليب إرادة خارجية على القرار الوطني. ومن وجهة نظري، فإن البحث عن هذا المشترك لا

ينبغي أن يقف عند حدود السياسة، بل يجب أن يمتد إلى منظومة القيم التي تحكم المجتمع. وهنا أجد في القرآن الكريم مساحة واسعة للقيم الجامعة التي يحتاجها المجتمع العراقي؛ فالقرآن يضع العدل والأمانة وحرمة الدماء والوفاء بالعهد وكرامة الإنسان ونبذ الظلم في موقع مركزي من منظومته الأخلاقية. والعودة إلى القرآن، في هذا السياق، لا تعني إلغاء التنوع المذهبي والفكري، وإنما تعني البحث عن القيم التي يستطيع الجميع أن يلتقوا عليها، بدلاً من أن تتحول الاختلافات إلى وقود للصراع. إن العراق لا يحتاج إلى سيادة شكلية، بل إلى سيادة حقيقية تبتدأ من استقلال القرار. ولا يمكن أن يتحقق ذلك ما دام القرار موزعاً بين تأثيرات خارجية وتقاطعات داخلية. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن ننظر إلى الخارج وحده باعتباره المشكلة، فالمشهد أكثر تعقيداً، والعلاقة بينهما تفاعلية. فالخارج يتدخل حين يجد بيئة تسمح له بالتدخل، والداخل يضعف حين يفقد قدرته على إنتاج مشروع وطني جامع. ولذلك فإن استعادة السيادة العراقية تبدأ من بناء دولة قوية بمؤسّساتها، مستقلة بقراراتها، مفتوحة على العالم من دون تبعية، تحترم تنوع شعبها من دون أن تسمح بتحويل التنوع إلى انقسام، وتتعامل مع العلاقات الدولية من موقع الندية والمصلحة الوطنية. فالمطلوب ليس الانعزال عن العالم، وإنما أن تدخل الدولة في علاقاتها وتحالفاتها وهي قادرة على تحديد أولوياتها وحماية مصالحها وعدم السماح بتحول هذه العلاقات إلى وسيلة للتأثير في قرارها الداخلي. فالسيادة، في النهاية، ليست أن نعلن أن العراق مستقل، وإنما أن يكون القرار العراقي مستقلاً بالفعل، وأن تكون مصلحة العراق هي المعيار الذي تُقاس به علاقاته وتحالفاته وسياساته. وعندما يصبح العراق قادراً على إدارة اختلافاته الداخلية بالحوار والمؤسّسات، وقادراً على بناء مرجعية وطنية وقيمة جامعة، عندها فقط يمكن أن تتحول السيادة من مفهوم دستوري وسياسي إلى واقع يعيشه المواطن في حياته اليومية. إن العراق لا تنقصه الثروات ولا الطاقات ولا التاريخ، وإنما يحتاج إلى أن تتقدم إرادة الدولة والمجتمع على إرادات الآخرين، وأن يتحول الاختلاف من مصدر للصراع إلى مصدر للتكامل، وأن يصبح القرآن، بما يحمله من قيم العدل والرحمة والكرامة الإنسانية، منطلقاً أخلاقياً جامعاً لا مادة جديدة للانقسام. وعندها يكون القرار عراقياً، والسيادة عراقية، والمصلحة العليا هي مصلحة العراق وشعبه.



اقتصاد الألمنيوم في العراق

فرص إحلال الواردات

وتطوير الصناعات التحويلية



د. بلال الخليفة

الألمنيوم
صناعة
إستراتيجية
تدعم البناء
والكهرباء
والنقل
والتغليف



من سوق مستهلك .. إلى صناعة وطنية منتجة

فرصة حقيقية
لتنويع الاقتصاد
العراقي
وتقليل
الاعتماد
على الواردات



مقارنة الإنتاج في دول المنطقة (2024)

الدولة	الألمنيوم الأولي (الف طن)	الألومينا (الف طن)	البوكسيت (مليون طن)
السعودية	745	1,900	5.5
إيران	604.5	232	0.796
تركيا	80	300	3.66
العراق	-	-	-

واردات العراق من منتجات الألمنيوم (2024)

المنتج	الكمية (طن)	القيمة (دولار)	أهم المصادر
الصفائح والشرائح المستطيلة (غير المخلوط)	28,040	104.7 مليون	السعودية (20,560 طن) الصين (7,350 طن)
ألمنيوم غير مشغول (مخلوط)	38.5	103.6 ألف	إيران
خامات ومركزات الألمنيوم	740	324.8 ألف	إيران

أهمية صناعة الألمنيوم

- دعم قطاع البناء والتشييد
- تلبية احتياجات الصناعات الكهربائية
- مساهمة في قطاع النقل
- تدخل في صناعة التغليف
- توليد حلقات إنتاجية ومناصب عمل
- زيادة القيمة المضافة للاقتصاد

فرص العراق

- ✓ سوق محلية كبيرة قابلة للاستيعاب
- ✓ إمكانية إحلال جزء من الواردات
- ✓ إعادة تدوير الخردة كمورد صناعي
- ✓ تطوير الصناعات التحويلية (درفلة، بثق، صفائح)
- ✓ تكامل مع قطاعات البناء والكهرباء والنقل
- ✓ خلق فرص عمل وتنمية صناعية واسعة

العراق يملك سوقا ويحتاج إلى صناعة



التحديات الرئيسية

- ارتفاع استهلاك الكهرباء في الصهر الأولي (أكثر من 14 ألف ك.و.س لكل طن)
- عدم استقرار منظومة الكهرباء
- كلفة رأسمالية عالية لإنشاء المصاهر
- الحاجة إلى الألومينا والمواد الأولية
- منافسة الدول الإقليمية ذات الكلفة المنخفضة
- خطر الحماية غير المدروسة على المستهلك
- ضرورة تحقيق الجودة والمواصفات القياسية

مسار التطوير المقترح



“إحلال الواردات لا يعني العزلة بل بناء صناعة قادرة على المنافسة

النتيجة
من الاستيراد إلى الإنتاج
قيمة أكبر .. فرص عمل أكثر .. عراق أقوى

”البداية الواقعية هي في الصناعات التحويلية وإعادة التدوير قبل التفكير في المصاهر الكبرى



اقتصاد الألمنيوم في العراق: فرص إحلال الواردات وتطوير الصناعات التحويلية

د. بلال الخليفة

تمثل صناعة الألمنيوم أحد القطاعات الصناعية المهمة، لارتباطها المباشر بقطاعات البناء والتشييد والكهرباء والنقل والتغليف والصناعات الهندسية. ولا تقتصر القيمة الاقتصادية لهذه الصناعة على إنتاج الألمنيوم الأولي، بل تتزايد كلما امتدت سلسلة القيمة إلى الدرفلة والبثق والصناعات والمقاطع والقوالب والمنتجات النهائية. ومن هنا تكشف المقارنة بين العراق وبعض دول المنطقة عن فجوة واضحة، ليس فقط في حجم الإنتاج، بل في درجة التكامل الصناعي والقدرة على الاحتفاظ بالقيمة المضافة محلياً.

فجوة إقليمية واضحة في سلسلة الإنتاج

توضح بيانات عام ٢٠٢٤ الفارق بين العراق ودول الجوار، فقد بلغ إنتاج إيران نحو ٦٠٤,٥ آلاف طن من الألمنيوم الأولي، إلى جانب نحو ٢٣٢ ألف طن من الألومينا و٧٩٦,٥ ألف طن من البوكسيت، أما السعودية فأنجبت نحو ٧٤٥ ألف طن من الألمنيوم الأولي، ونحو ١,٩ مليون طن من الألومينا و٥,٥ ملايين طن من البوكسيت المعدني. وفي تركيا بلغ إنتاج الألمنيوم الأولي نحو ٨٠ ألف طن، والألومينا قرابة ٣٠٠ ألف طن، فيما وصل إنتاج البوكسيت إلى ٣,٦٦ ملايين طن. هذه الأرقام لا تعكس اختلافاً في الكميات فقط، بل تكشف عن اختلاف في عمق السلسلة الصناعية، من استخراج الخام إلى التكرير والصهر ثم التصنيع اللاحق. وفي المقابل، لا يظهر العراق منتجاً رئيسياً للألمنيوم الأولي، ما يجعله يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد لتلبية جانب مهم من الطلب المحلي.

الاستيراد يكشف حجم السوق المحلية

تُظهر بيانات التجارة الخارجية وجود طلب فعلي يمكن أن يمثل قاعدة انطلاق لصناعة محلية. ففي عام ٢٠٢٤ استورد العراق نحو ٢٨,٠٤ ألف طن من الصفائح والشرائح المستطيلة من الألمنيوم غير المخلوط، بقيمة تقارب ١٠٤,٧ ملايين دولار، جاء منها نحو ٢٠,٥٦ ألف طن من السعودية و٧,٣٥ آلاف طن من الصين. ولا تكمن أهمية هذه الأرقام في حجمها فقط، بل في أنها تخلص بندا واحداً من مجموعة واسعة من منتجات الألمنيوم المستخدمة في البناء والكهرباء والنقل والتصنيع. وهذا يعني أن السوق العراقية قادرة على استيعاب إنتاج محلي إذا نجحت المصانع الوطنية في الوصول إلى مستويات مناسبة من الجودة والسعر والاستمرارية. كما استورد العراق نحو ٣٨,٥ طناً من الألمنيوم غير المشغول المخلوط، إضافة إلى كميات محدودة من خامات ومركبات الألمنيوم. وهذه الأرقام لا تعني وجود قاعدة لإنتاج الألمنيوم الأولي، لكنها تؤكد تنوع احتياجات السوق من المواد والمدخلات المرتبطة بالقطاع.

هل يحتاج العراق إلى مصهر ضخم الآن؟

قد يبدو إنشاء مصهر كبير لإنتاج الألمنيوم الأولي هدفاً صناعياً جذاباً، لكنه ليس بالضرورة نقطة البداية الأكثر واقعية. فهذه المشاريع كثيفة رأس المال والطاقة، وتحتاج إلى كهرباء مستقرة ومنخفضة الكلفة، وإلى إمدادات منتظمة من الألومينا والمواد المساعدة، إضافة إلى بنية لوجستية متطورة. ويُعد استهلاك الكهرباء أحد أهم عوامل المنافسة في هذه الصناعة، إذ تتجاوز كثافة استهلاك الطاقة في الصهر الأولي عالمياً نحو ١٤ ألف كيلوواط/ساعة للطن في كثير من المؤشرات الصناعية. ولذلك فإن أي مشروع عراقي في هذا المجال يجب أن يبدأ من سؤال اقتصادي واضح: هل تستطيع منظومة الكهرباء، بالمنافسة؟ في ظل التحديات المستمرة في تجهيز الكهرباء، قد يكون من الأفضل توجيه الاستثمار إلى حلقات أقل استهلاكاً للطاقة وأكثر ارتباطاً بالطلب المحلي.

البداية الواقعية: إعادة التدوير والتصنيع

التحويل

يمكن للعراق أن يبدأ ببناء سلسلة قيمة وطنية عبر تطوير منظومة لجمع وفرز وإعادة تدوير خردة الألمنيوم، ثم توسيع قدرات الصهر الثانوي والبثق والدرفلة وإنتاج المقاطع والصفائح والقوالب والمنتجات المستخدمة في البناء والكهرباء والنقل. الميزة الأساسية لهذا المسار أنه لا يتطلب انتظار اكتمال سلسلة تبدأ من البوكسيت وتنتهي بالمعدن الأولي. إذ يمكن الاعتماد على الخردة والألمنيوم الأولي المستورد كمداخلات لإنتاج، ثم رفع نسبة المكون المحلي تدريجياً مع تطور السوق والقدرات الصناعية. كما أن إعادة التدوير تسمح بتحويل الخردة من مادة منخفضة القيمة إلى مورد صناعي، وتفتح المجال أمام شبكة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمع والفرز والنقل والصهر والتشكيل، بما يوسع أثر القطاع في التشغيل والتنمية الصناعية.

من إحلال الواردات إلى زيادة القيمة المضافة

توطئ الصناعات التحويلية لا يعني فقط تقليل الاستيراد، بل زيادة القيمة التي تبقى داخل الاقتصاد العراقي. فهناك فرق كبير بين استيراد صفائح ومقاطع جاهزة، وبين استيراد مادة أولية أو نصف مصنعة وتحويلها داخل العراق إلى أبواب ونوافذ وهياكل ومكونات كهربائية وأجزاء هندسية. في الحالة الثانية تتوزع القيمة المضافة على الأجور والنقل والصيانة والخدمات والتصنيع والأرباح المحلية، كما تنشأ روابط أمامية وخلفية مع قطاعات البناء والطاقة والصناعات الهندسية. لكن إحلال الواردات يجب ألا يتحول إلى حماية دائمة لصناعة غير قادرة على المنافسة. فإذا كانت كلفة المنتج المحلي مرتفعة أو كانت جودته متدنية، فإن القيود التجارية وحدها ستقلل الكلفة إلى المستهلك وقطاع البناء.

لذلك ينبغي أن تقوم السياسة الصناعية على طاقة مستقرة، وتهيئة، ومواصفات قياسية، ونقل التكنولوجيا، وحجم إنتاج يسمح بخفض الكلفة، مع حماية محدودة ومؤقتة للمشروعات التي تمتلك فرصة حقيقية للوصول إلى المنافسة.

دور المناطق الصناعية واللوجستية

نجاح هذا القطاع يحتاج إلى اختبار مواقع صناعية مرتبطة بالطاقة والنقل والأسواق. فالصناعات التحويلية للألمنيوم تستفيد من قربها من مراكز البناء والطلب الكبير، ومن الموانئ والمناطق اللوجستية، ومن شبكات الكهرباء والطرق. ويمكن للعراق أن يربط تطوير هذا القطاع بالمناطق الصناعية الجديدة في البصرة وبغداد والنجف وكربلاء وإقليم كردستان، وفق دراسات تحدد طبيعة الطلب المحلي وكلفة النقل وتوافر الطاقة والعمالة. كما يمكن تشجيع الشراكات مع شركات إقليمية تمتلك خبرة في البثق والدرفلة والتشكيل، بحيث لا تقتصر الاستثمارات على إنشاء المصانع، بل تشمل التدريب ونقل المعرفة ورفع جودة المنتجات المحلية.

متى يصبح إنتاج الألمنيوم الأولي منطقياً؟

على المدى الأبعد، يمكن للعراق دراسة الانتقال إلى إنتاج الألمنيوم الأولي إذا أصبحت شروط الطاقة والمواد الخام والبنية التحتية والسوق أكثر ملاءمة. لكن قرار إنشاء مصهر يجب ألا يقوم على الرغبة في امتلاك صناعة متكاملة شكلياً، بل على حساب دقيق لكلفة الكهرباء والألومينا والنقل ورأس المال والصيانة، مقارنة بسعر الألمنيوم في الأسواق العالمية. فإذا لم يكن المشروع قادراً على المنافسة دون دعم دائم وكبير، فقد يصبح عبئاً مالياً بدلاً من أن يكون قاعدة للتنويع الصناعي.

الخاتمة

يمكن أن تمثل صناعة الألمنيوم مساراً عملياً لتنويع القاعدة الصناعية العراقية وتقليل الاعتماد على الواردات، لكن البداية الأكثر واقعية ليست بالضرورة منافسة السعودية أو إيران أو تركيا في إنتاج المعدن الأولي. الأولوية ينبغي أن تكون لبناء سلسلة قيمة تبدأ بجمع الخردة وإعادة التدوير، ثم الصهر الثانوي والبثق والدرفلة وإنتاج المقاطع والصفائح والمنتجات الهندسية، مع تطوير الطاقة والتمويل والمواصفات والمهارات الصناعية. ومع نمو السوق وارتفاع الكفاءة وتحسن البنية التحتية، يمكن الانتقال تدريجياً إلى حلقات أكثر تعقيداً ورأسمالية. بهذا المسار يستطيع العراق أن يتحول من سوق مستهلك لمنتجات الألمنيوم إلى اقتصاد ينتج جزءاً متزايداً من احتياجاته، ويحتفظ بنسبة أكبر من القيمة المضافة وفرص العمل داخله. فالهدف الحقيقي ليس مجرد امتلاك مصنع للألمنيوم، بل بناء منظومة صناعية مترابطة تجعل هذا المعدن مدخلاً لتطوير قطاعات أوسع، وتحول الطلب المحلي الكبير من فاتورة استيراد إلى فرصة للتصنيع والنمو.



هجوم خط "شرق-غرب"، تداعياته على العراق ومستقبل أسعار الطاقة



الدكتور تركي عامر الزبيدي

أمن الطاقة
في المنطقة لم يعد
مسألة تقنية فقط
بل أصبح جزءاً من صراع
إقليمي أوسع



1 الحادثة في سياقها

- 10 سبتمبر 2026
هجوم بعدة طائرات مسيرة
في الرياض والمدينة المنورة
- استهداف خط شرق - غرب
(تحو 1200 كم)
- الطاقة القصوى:
نحو 7 ملايين برميل/يوم
(منها 2 مليون لمصافي الغرب)
- إيقاف الخط احترازياً
بسبب أضرار في محطات الضخ
وأصابات بشرية



2 الأثر الفوري على أسواق النفط

- 102\$
خام غرب تكساس
أكثر من 102 دولار
- 106\$
خام برنت
أكثر من 106 دولار
- +3%
في جلسة واحدة
- +3%
في جلسة واحدة

ارتفاع الأسعار يعكس
"علاوة المخاطر" المرتبطة باحتمال
تكرار الهجمات أو تمديد التعطل

3 أمن الطاقة الإقليمي من زاوية الاقتصاد السياسي

- تنويع
طرق التصدير
- دور الحضور
العسكري الأجنبي
- تشابك الصراعات
الإقليمية
بالاقتصاد
- تحول البنية النفطية
إلى ورقة ضغط
وتفاوض

4 العراق في عين العاصفة الدبلوماسية

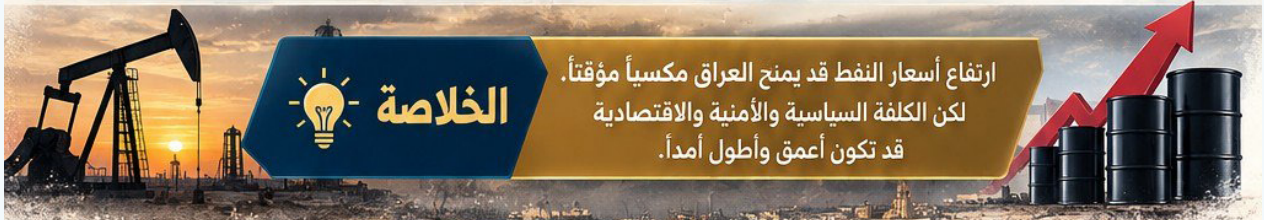
- اتهام السعودية
بانطلاق المسمّرات
من الأراضي العراقية
- العثور على
15 منصة إطلاق
في ميسان
- اتصال هاتفي
"غاضب" بين
مسؤولين رفيعين
- إجراءات عراقية:
تحقيقات
وإعفاء قيادات
- إغلاق منافذ حدودية
مع إيران

5 التأثيرات على العراق

- مكسب نظري محدود
ارتفاع الأسعار قد يزيد
الإيرادات النفطية
لكن المكسب مؤقت
ومشروط
- كلفة سياسية
إضعاف الموقع
التفاوضي مع الرياض
وتجدد الشكوك بشأن
ضبط الفصائل
- كلفة أمنية
استنزاف الموارد
وكشف هشاشة
السيطرة في المناطق
الحدودية
- كلفة اقتصادية
تأثير سلبي على
التجارة والاستثمار
وخطط تنويع العلاقات

6 سيناريوهات أسعار الطاقة

- احتمال تجاوز 120 دولاراً للبرميل
تصعيد أكبر
- تذبذب بين 90 - 110 دولار
استقرار نسبي
- تراجع إلى ما دون 90 دولار
تهدئة إقليمية



هجوم خط «شرق-غرب»؛ تداعياته على العراق ومستقبل أسعار الطاقة

الدكتور تركي عامر الزبيدي

في العاشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، تعرّض خط أنابيب «شرق-غرب» السعودي لهجوم بعدة طائرات مسيرة في منطقتي الرياض والمدينة المنورة، ما أدى إلى إصابات بشرية وأضرار في محطات الضخ، ودفع السلطات السعودية إلى إيقاف الخط احترازياً. وتكمن أهمية الحادثة في توقيتها، إذ جاءت في ظل حرب مستمرة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، وتعطل جزئي لحركة الناقلات عبر مضيق هرمز، إلى جانب هجمات حوثية متكررة على منشآت نفطية سعودية. ومن هذه الزاوية، لم يكن الهجوم حدثاً منفصلاً، بل حلقة ضمن سلسلة ضربات تستهدف بنية الطاقة الإقليمية مع تزايد حساسية الأسواق لأي اضطراب. ويمتد خط «شرق-غرب» نحو ١٢٠٠ كيلومتر من بقيق إلى ميناء ينبع الصناعي على البحر الأحمر، وتبلغ طاقته القصوى نحو سبعة ملايين برميل يومياً، يذهب منها ما يقارب مليوني برميل إلى مصافي الساحل الغربي. وقد اكتسب الخط أهمية استثنائية منذ اندلاع الحرب على إيران وتعطل مضيق هرمز، إذ أصبح المسار البديل الرئيس لتصدير النفط السعودي عبر البحر الأحمر.

ثانيّة الأثر المباشر على أسواق النفط

انعكس الهجوم سريعاً على أسواق الطاقة. فمع توقف الخط وتراجع حركة الناقلات في مضيق هرمز إلى أقل من عشر رحلات يومية، مقارنةً بمتوسط أربع عشرة رحلة في الأيام السابقة، ارتفعت الأسعار بصورة ملحوظة، وتجاوز خام برنت ١٠٦ دولاراً للبرميل، فيما تجاوز خام غرب تكساس الوسيط ١٠٢ دولار، مع ارتفاعات فاقت ٢٪ في جلسة واحدة. ويعكس ذلك آلية معروفة في اقتصاديات الطاقة؛ فالسوق لا يتفاعل مع حجم النفط المفقود فقط، وإنما مع «علاوة المخاطر» المرتبطة باحتمال تكرار الهجمات أو امتداد فترة التعطل. فكل ضربة جديدة تُقرأ باعتبارها مؤشراً إلى احتمال تصعيد أوسع، ما يفسر تجاوز رد الفعل السعري حجم الانقطاع الفعلي في الإمدادات. وكلما طال التعطل أو تكررت الاستهدافات، ازداد الضغط التصاعدي على الأسعار، خصوصاً مع غياب مؤشرات واضحة على عودة تدفقات مضيق هرمز أو خط «شرق-غرب» إلى أوضاعها الطبيعية.

ثالثاً: أمن الطاقة من زاوية الاقتصاد

السياسي

من منظور الاقتصاد السياسي، تتجاوز دلالة الحادثة حسابات العرض والطلب المباشر، فأمن الطاقة في الخليج ليس مسألة تقنية تتعلق بحماية الأنابيب والموانئ فقط، بل منظومة مصالح مترابطة بين دول المنطقة والقوى الدولية. ويعيد استهداف بنية نفطية بهذا الحجم إلى الواجهة ثلاثة ملفات رئيسة:

قدرة الدول المصدرة على تنويع طرق التصدير، ودور الحضور العسكري الأجنبي في الخليج تحت عنوان حماية ممرات الطاقة، وتشابك الصراعات الإقليمية مع الاقتصاد وأسعار النفط والإيرادات الحكومية. فالهجوم في اليمن، والتوتر مع إيران، والانعكاسات على العراق، لم تعد ملفات منفصلة عن سعر البرميل أو استقرار سلاسل الطاقة، بل أصبحت متغيرات مباشرة في معادلة الأسعار والإيرادات. وبذلك تتحول البنية النفطية من أصل اقتصادي إلى ورقة ضغط وتفاوض بين الفاعلين الدوليين.

رابعاً: العراق في عين العاصفة الدبلوماسية

الجانب الأكثر حساسية في الأزمة هو إعلان السعودية أن الطائرات المسيّرة التي استهدفت الخط انطلقت من الأراضي العراقية، وتحديدًا من محافظة ميسان، حيث عُثر على خمس عشرة منصة إطلاق. وأدت الاتهامات إلى تصعيد سريع بين الجانبين، تضمن اتصالاً هاتفياً غاضباً بين مسؤولين رفيعين، مع تلويح سعودي بمحاسبة الجهات المسؤولة. وفي المقابل، أقرت الحكومة العراقية بأن الهجمات انطلقت من أراضيها، وأعفى رئيس الوزراء علي الزبيدي قائد العمليات العسكرية في ميسان، وشكّل مجلس تحقيقي بحق قيادتها. كما أغلقت عدة منافذ حدودية مع إيران، وأُشركت طهران في التحقيقات، وسط تأكيد بغداد رفضها تحول العراق إلى «ساحة لصراعات الآخرين».

خامساً: التأثيرات على العراق

يمكن قراءة آثار الأزمة على العراق من مستويين متعارضين ظاهرياً، غير أن الموازنة بينهما تميل إلى الكلفة أكثر من المكسب. أولاً، هناك مكسب نظري محدود نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما قد يصب في مصلحة الموازنة العراقية المعتمدة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية. لكن هذا المكسب يبقى مشروطاً ومؤقتاً، لأنه يفترض استمرار قدرة العراق على التصدير من دون معوقات، في وقت قد يهدد فيه التصعيد نفسه حركة الصادرات العراقية عبر الخليج. ثانيّاً، هناك كلفة سياسية ودبلوماسية أعمق. فتهام العراق بأنه منصة انطلاق لهجمات على دولة خليجية يضعف موقعه التفاوضي مع الرياض ودول الخليج، ويعيد إثارة الشكوك حول قدرة بغداد على ضبط الفصائل المسلحة داخل أراضيها، ولا سيما في المحافظات الجنوبية القريبة من الحدود الإيرانية. وتبرز كذلك كلفة أمنية وإدارية داخلية تتمثل في إغلاق المنافذ، وتشكيل لجان التحقيق، وإعفاء قيادات عسكرية، واستنزاف موارد الدولة الأمنية والإدارية. وقد لا تظهر هذه الكلفة مباشرة في الحسابات المالية، لكنها تثقل الموقف السياسي للحكومة. كما يمكن أن تمتد التداعيات إلى التجارة والاستثمار. فالعراق والسعودية يسعيان منذ سنوات إلى تطوير التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة عبر منفذ عرعر ومشروعات الربط الكهربائي والطرق التجارية. وأي تصعيد دبلوماسي طويل قد يبطئ هذه المسارات، ويؤثر في ثقة المستثمرين، ويعرقل مشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى مناخ مستقر.

إلى جانب ذلك، فإن تكرار هذه الحوادث يعزز صورة العراق بوصفه ممرّاً لتصعيد إقليمي لا يكون طرفاً مباشراً فيه، وقد يفتح الباب أمام ضغوط دولية أو خليجية، أو يُستخدم لتبرير وجود عسكري أجنبي إضافي تحت عنوان حماية أمن الطاقة وممرات التصدير، مما يحمله ذلك من تبعات على السيادة العراقية.

سادساً: سيناريوهات أسعار الطاقة

على المدى القصير، إذا استمر تعطل خط «شرق-غرب» وتذبذبت حركة الناقلات في مضيق هرمز، فمن المرجح استمرار الضغط التصاعدي على الأسعار مع تقلبات حادة مرتبطة بكل حادثة جديدة. أما إذا أُلحح الخط سريعاً وعاد تدريجياً إلى العمل من دون هجمات جديدة، فقد تهدأ الأسعار نسبياً مع بقاء علاوة مخاطر أعلى من المعتاد. أما على المدى الطويل، فإن تكرار الاستهدافات وتحولها إلى نمط دوري يهدد ممرات التصدير الرئيسة في الخليج قد يدفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة بنوياً نتيجة علاوة جيوسياسية مستمرة. وهذا قد يزيد عائدات العراق النفطية، لكنه سيرفع أيضاً كلفة الشحن والتأمين على صادراته. وفي المقابل، فإن نجاح دول الخليج في تنويع طرق التصدير وتطوير خطوط بديلة وموانئ جديدة، بالتزامن مع تراجع التوتر الإقليمي، قد يعيد الأسعار تدريجياً إلى مستويات أقرب إلى ما قبل الأزمة ويقلل من أثر المخاطر الجيوسياسية في التسعير.

الخاتمة

تجسد حادثة استهداف خط «شرق-غرب» بوضوح كيفية تقاطع الجغرافيا السياسية مع الاقتصاد النفطي في الخليج. فبينما تتحمل السعودية كلفة مباشرة ترتبط بإصلاح البنية التحتية واستعادة التصدير، يجد العراق نفسه في موقع أكثر تعقيداً؛ فهو ليس طرفاً مباشراً في الصراع، لكنه يتحمل كلفة سياسية وأمنية وسيادية أعمق نتيجة تحوله، طوعاً أو قسراً، إلى منصة جغرافية لأزمة لم يخترها. وبين مكسب إيرادي عابر ومشروط من ارتفاع الأسعار، وأعباء دبلوماسية واقتصادية وأمنية أطول أمداً، تبدو حصيلة الأزمة على العراق سلبية في مجملها. فاستقرار العلاقة مع الرياض، وسلامة الحدود الجنوبية، وثقة المستثمرين، تبقى أصولاً استراتيجية. أمّن من أي ارتفاع مؤقت في عائدات النفط. ومن هنا، لا تتعلق القضية فقط بمن أصاب خطأً نفطياً أو تسبب في ارتفاع الأسعار، بل بقدرة العراق على حماية أراضيه من أن تتحول إلى ساحة لصراعات إقليمية تمتد آثارها إلى أمنه واقتصاده وعلاقاته الخارجية. وكلما تأخر في معالجة هذا الخلل، أصبحت الكلفة السياسية والسيادية أكبر من أي مكسب مالي قصير الأجل.



مركز دراسات الشهيد الخامس



هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:



اللجنة
السياسية
الأمنية



اللجنة
الثقافية
الاجتماعية



اللجنة
الاقتصادية



لجنة
الأدب
والفن

شَكَرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيّمة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.





مركز دراسات الشهيد الخاوي

مركز دراسات الشهيد الخاوي

